



## تقرير

# تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة

# في قطاع الاتصالات بالمملكة

التقرير النهائي

م ٢٠١٠



## جدول المحتويات:

١	. المقدمة . . . . .
٢	. منهجية تطبيق الإطار التنظيمي . . . . .
٤	. تحديد وتصنيف أسواق خدمات الاتصالات . . . . .
٤٨	. السيطرة . . . . .
٧٩	. المتطلبات التنظيمية . . . . .
٩٧	. الملخص . . . . .



## ١ المقدمة

تم إعداد هذا التقرير حول تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة في أسواق الاتصالات في المملكة (التقرير) من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (الهيئة)، وفقاً للإطار التنظيمي لتحديد الأسواق والسيطرة في قطاع الاتصالات (الإطار التنظيمي).

وخلال إعداد هذا التقرير أخذت الهيئة بعين الاعتبار المرئيات والملاحظات المقدمة من المشاركين الذين أجابوا على طلب الهيئة مرئيات العموم المنشورة بتاريخ ٢٦/٥/١٤٢٩هـ الموافق ٣١ مايو ٢٠٠٨م، وكذلك بتاريخ ١٨/١٢/١٤٢٩هـ الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م.

ويتطرق الفصل الثاني من هذا التقرير إلى منهجية تطبيق الإطار التنظيمي بالتفصيل، بما في ذلك الفترة الزمنية اللازمة لتحديث هذا التقرير بشكل دوري.

ويتطرق الفصل الثالث إلى تحديد وتصنيف كل سوق من الأسواق الأربعة عشر بشكل تفصيلي. وقد تم ترتيب هذا الفصل من خلال القيام أولاً بتحديد السوق وتحليل القابلية كل سوق للتبديل في جانبي العرض والطلب، والنطاق الجغرافي للسوق، وتحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق على أنه مناسب لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (التنظيم المسبق Ex-ante)، وكذلك نتائج ذلك التحديد.

ويتطرق الفصل الرابع إلى تحديد السيطرة في كل سوق من الأسواق المحددة بالتفصيل (وفق ما ظهر من نتائج في الفصل الثالث). ويتم إجراء ذلك من خلال تطبيق بعض المعايير المحددة في الإطار التنظيمي (١٥ معياراً) لتحديد مقدم الخدمة المسيطر في كل سوق من هذه الأسواق المحددة.

ويوضح الفصل الخامس المخاطر والسلبيات المحتملة الذي قد تحدث لسوق الاتصالات بسبب سيطرة مقدم خدمة مسيطر في كل سوق محدد، والمتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

ويختم التقرير في الفصل السادس بتلخيص الدراسة، في شكل جدول يتضمن الأسواق التي تم تحليلها واختبارها في هذا الدراسة، والاستنتاجات التي توصلت إليها الهيئة في كل حالة.

## ٢ منهجية تطبيق الإطار التنظيمي

### (١-٢) تسلسل الأنشطة

في هذا التقرير، تم إتباع نفس التسلسل الوارد في الإطار التنظيمي، وذلك على النحو التالي:

- تصنيف أسواق خدمات الإتصالات ذات الصلة لغرض تطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، أخذاً في الاعتبار الأحكام الواردة في الفقرتين (٢-٢) و (٣-٢) من الإطار التنظيمي؛
- تحديد وجود مقدم خدمة مسيطر واحد أو أكثر من عدمه، في كل سوق محدد، وتصنيف مقدم (أو مقدمي) الخدمة المسيطر (أو المسيطرين)، وفقاً للفقرة (٢-٤) من الإطار التنظيمي؛
- في حال وجود مقدم خدمة واحد أو أكثر مسيطر في أحد الأسواق، يتم تحديد المتطلبات التنظيمية المناسبة، التي سوف تطبق على مقدمي الخدمة المسيطرين في كل سوق معني، بناء على الفقرة (٢-٥) من الإطار التنظيمي.

### (٢-٢) الفترة الزمنية لتقرير تحديد والتصنيف الأسواق والسيطرة

تتسارع خطى المستجدات التنافسية في قطاع الإتصالات في المملكة العربية السعودية نتيجة تغيير التقنية، وأنماط الطلب، وأحوال الأسواق العالمية، وتنفيذ الهيئة لإستراتيجية تحرير القطاع. وتتفاوت نسبة تأثير هذه التغيرات من سوق إلى سوق.

وعليه فإن من المهم توضيح الفترة الزمنية المستخدمة في تقرير تحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة، بحيث يكون لدينا متغيرات ومعلومات وبيانات حديثة قابلة للتحليل. وتوضح الفقرة رقم (٢-٢-٣) من الإطار التنظيمي أن التقرير يحتاج إلى الإعداد أو التعديل أو المراجعة مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، سواء كان ذلك بناءً على تقدير الهيئة أو وفق طلب مبرر يرد إليها. ومع ذلك، قد يوجد بعض الاعتبارات التي قد تقلص الفترة الزمنية بين تقارير تحديد وتصنيف الأسواق

والسيطرة؛ وقد أخذت الهيئة بعين الاعتبار العوامل التالية في دراسة الفترة الزمنية الملائمة لتحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة:

- صعوبة التنبؤ بوقت التغير التقني، ويبدو ذلك واضحاً في الوقت الحالي من خلال صعوبة التنبؤ بما سيحدث بعد (سنتين من الآن)؛
- عملية انتقال تقنيات الشبكات من الأنظمة التي تعتمد على تقنية تبديل الدوائر (circuit-switched)، إلى الأنظمة التي تعتمد على بروتوكولات الإنترنت، بما يساعد على تقريب ودمج الخدمات ويوفر سعة أكبر للشبكة؛
- انتشار البنية التحتية للنطاق العريض، وازدياد الطلب على خدماتها واستخداماتها بشكل سريع.
- تغير هياكل التكلفة وأنماط خدمات المعطيات المتنقلة نتيجة لتبني التقنيات الجديدة، مثل تقنية الواي ماكس (WiMAX) وحزمة المعطيات عالية السرعة (HSDPA و LTE) والطلب المتزايد على خدمات المعطيات المتنقلة؛
- توقع ازدياد المنافسة في أغلب أسواق الخدمات بسبب دخول مشغلين جدد، أو متوقع دخولهم قريباً. ومنهم من أصبح في طور التشغيل التجاري لخدماته الثابتة أو المتنقلة، وما يتبع ذلك من التأثير على المنافسة في العديد من تلك الأسواق.

في ضوء هذه العوامل، تبنت الهيئة فترة زمنية مدتها سنتين في إعداد هذا التقرير لتحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة. وهذا لا يعني أن مراجعة التقرير لأي سوق أو جميع الأسواق المحددة ستكون كل سنتين. حيث أن التوقيت المناسب لمراجعة أي سوق سوف يعتمد على التغيرات التي ظهرت خلال هذه الفترة.

## ٣ تحديد وتصنيف أسواق خدمات الإتصالات

حددت الهيئة في وثيقة طلب مرئيات العموم أربعة عشر سوقاً من أسواق الإتصالات المحتمل تحديد السيطرة فيها. وبعد مراجعة ملاحظات المشاركين في الإجابة على طلب مرئيات العموم، قامت الهيئة بإضافة سوق (خدمة إنشاء المكالمات الصوتية الثابتة بالجملة)، والقيام بإعادة دراسة هذه الأسواق وفق الأحكام الواردة في الفقرة رقم (٢-٣) من الإطار التنظيمي. وقد نشرت الهيئة رأيها حول الملاحظات والمرئيات التي استلمتها من المشاركين، على موقعها الإلكتروني ([www.citc.gov.sa](http://www.citc.gov.sa)). وقد تم الإشارة إلى بعض ملاحظات الهيئة في هذا التقرير.

### ٣-١ السوق رقم (١): خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة بالتجزئة

#### (أ) تحديد نطاق السوق

هذا السوق يشمل الوصول إلى شبكة النفاذ لخدمات الإتصالات الثابتة، في أي موقع ثابت في كل من المنشآت السكنية وغير السكنية (بما في ذلك قطاع الأعمال والقطاع الحكومي). كما يتضمن السوق أيضاً تقديم خدمة الاتصال بالإنترنت عن طريق الاتصال الهاتفي بالشبكة السلكية الثابتة (Dial Up).

#### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

لا يتوفر للمستخدمين الذين يبحثون عن بدائل لهذه الخدمة، خدمات لها نفس المستوى من الأسعار والخصائص، ومع ذلك فقد يجد المستخدم ان خدمة الإتصالات المتنقلة قد تعتبر بديل مناسب ومشابه إلى حد ما. وبما أن الهيئة لا تملك معلومات دقيقة عن أعداد المشتركين في المملكة الذين استخدموا خدمة الإتصالات المتنقلة كبديل ملائم لخدمات الإتصالات الثابتة. كما انه لا تتوفر معلومات حول أعداد المشتركين السابقين لخدمات الإتصالات الثابتة الذين

قاموا بإلغاء اشتراكهم بشكل خاص من أجل استخدام خدمات الاتصالات المتنقلة<sup>١</sup>، إلا أنه يوجد لدى الهيئة معلومات عن التوجه العام كما هو مبين في الشكل رقم (١). وتظهر هذه المعلومات أن أعداد المشتركين في خدمة الاتصالات الثابتة قد شهدت نمواً بطيئاً في السنوات الثلاث الأخيرة مع تسجيل انخفاض لأول مرة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩م، في الوقت الذي شهد فيه قطاع الاتصالات نمواً كبيراً في أعداد مستخدمي الاتصالات المتنقلة خلال الفترة نفسها. ولم تُظهر أعداد المشتركين في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م أي تغيير إضافي فعال. وإن كانت تشير معلومات التوجه العام هذه إلى أنه في الوقت الذي ربما يوجد فيه شكل ما من أشكال استبدال خدمة الاتصالات الثابتة بخدمة الاتصالات المتنقلة، لم يكن لهذا الأمر حتى الآن تأثير ملحوظ على سوق خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة.

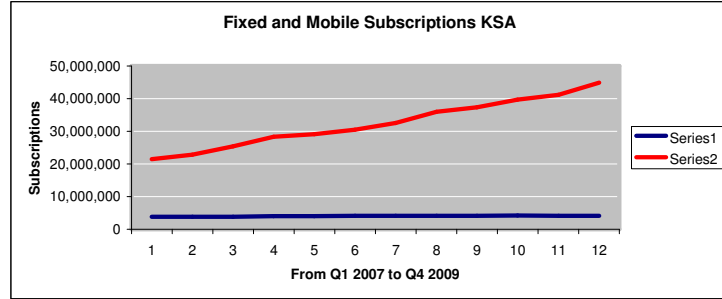
وتختلف خصائص خدمات الاتصالات المتنقلة عن خدمات الاتصالات الثابتة، حيث تتميز الخدمات المتنقلة بأنها وسيلة للاتصال الشخصي (تستخدم من قبل شخص واحد)، وهذه الصفة تدعم خاصية قابلية التنقل التي تمتاز بها هذه الخدمة؛ وعلى النقيض من ذلك فإن الخدمة الثابتة يحكمها وجودها في مكان معين مثل السكن أو المكتب. كما أن تكاليف الخدمة تختلف من حيث خيارات ومستويات وهيكلية السعر. ويلاحظ أن أغلب خدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة مسبقية الدفع، لا تتضمن تكلفة منفصلة للنفاذ ولكنها مدمجة ضمن تكلفة المكالمات.

<sup>١</sup> على الرغم من تقديم بعض مقدمي الخدمة ملاحظات حول استبدال الاتصالات الثابتة بالاتصالات المتنقلة، فإن أي منهم لم يقدم أي دليل مبني على استطلاعات أو دراسات للأسواق التي يعمل بها.



الشكل ١: الاتجاه العام للاشتراك في خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة في المملكة العربية السعودية

Date	Fixed Subs	Mobile Subs
Q1 07	3,903,000	21,466,497
Q2 07	3,913,000	22,894,613
Q3 07	3,920,000	25,466,678
Q4 07	3,995,989	28,381,501
Q1 08	4,081,000	29,113,985
Q2 08	4,112,000	30,521,114
Q3 08	4,112,000	32,555,065
Q4 08	4,123,000	35,961,871
Q1 09	4,143,000	37,392,993
Q2 09	4,207,000	39,766,505
Q3 09	4,169,000	41,202,714
Q4 09	4,171,000	44,864,355



المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

يمكن إختبار استبدال خدمة الاتصالات الثابتة بخدمة الاتصالات المتنقلة أيضاً من خلال تطبيق إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP. ففي حالة افتراض زيادة طفيفة ولكنها مؤثرة في السعر، ولفترة غير مؤقتة (ولنفترض أن هذه الزيادة بنسبة ٥ %) على خدمة الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة، فهل سيكون ذلك مربحاً لمقدم الخدمة؟<sup>٢</sup>. تعتقد الهيئة أن من المتوقع أن يحافظ المستخدمين على خدماتهم للاتصالات الثابتة برغم افتراض الزيادة في الأسعار. وتتم العلاقة بين الطلب والسعر في خدمات الاتصالات الثابتة بعدم المرونة نسبياً. وهذا يعني عملياً عدم وجود بديل مقبول على نطاق واسع لخدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة بالتجزئة. هذا يؤكد أن تحديد هذا السوق هو تحديد مناسب في الوقت الراهن.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

تعتقد الهيئة أنه في حالة تطبيق إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (٥%)؛ فإنه من غير المرجح أن تكون هذه الزيادة وحدها كافية لجذب مقدمي خدمة آخرين لتقديم خدماتهم في هذا السوق نظراً لوجود تكاليف ثابتة كبيرة مرتبطة بإنشاء البنية التحتية. وإضافة إلى ذلك، اختارت الهيئة تقنية محايدة وإطاراً تنظيمياً محدداً لهذه الخدمة. وبناءً عليه، لن تكون الشركات الحاصلة على تراخيص للاتصالات المتنقلة مؤهلة تلقائياً لتوفير خدمات الاتصالات الثابتة؛ علماً أن فتح المجال لإصدار المزيد من التراخيص لهذا النوع من الخدمات يخضع للمعايير الزمنية وشروط ومعطيات تقرها الهيئة.

<sup>٢</sup> يفترض هذا الإختبار تطبيق زيادة طفيفة ولكنها مؤثرة في السعر، ولفترة غير مؤقتة، وفقاً لما هو مشار إليه في الإطار التنظيمي.



## (د) النطاق الجغرافي للسوق

قد تكون الظروف مؤثرة في توفر الخدمات وخياراتها في بعض المواقع (كأن تكون البنية التحتية المنشأة في المناطق العمرانية مجددة اقتصادياً لوجود التجمعات السكانية وازدياد الطلب على الخدمة، بينما تختلف الظروف في المناطق الأخرى مثل المناطق الريفية).

وبناءً عليه، فمن المحتمل مع تطور وتغير التقنية وتوفير الخيارات، أن يؤدي ذلك إلى تطور خصائص الأسواق بحيث تتغير بمعدلات وبطرق مختلفة على أساس جغرافي. ومع ذلك، فإن المملكة حالياً في مرحلة تطوير للمنافسة على خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة بالتجزئة، حيث يوجد في السوق إلى الآن (بالإضافة إلى مقدم الخدمة الرئيسي الحالي - شركة الاتصالات السعودية) اثنان من أصل ثلاثة مقدمين (على مستوى المملكة) للخدمة الثابتة تم اختيارهم لإكمال إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة وبدء العمليات التجارية. فيما بدأ مقدم الخدمة الثالث، شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو)، تقديم خدماته في يونيو ٢٠٠٩م، إلا أن تغطيته لخدمة الواي ماكس (WiMAX) تغطية محدودة مقارنة بحجم البنية التحتية لمقدم الخدمة المسيطر الحالي. ومن المحتمل في سياق تنفيذ سياسة الخدمة الشاملة، أن يصبح بعض مقدمي الخدمة في المستقبل مقدمي خدمة مسيطرين في بعض المناطق الجغرافية التي تتصف بقلّة الخدمات أو لا تتوفر بها الخدمات في الوقت الراهن. وفي ظل هذه الظروف، توصلت الهيئة إلى نتيجة مفادها أن التحليل الجغرافي لهذا لسوق في الفترة الزمنية الحالية لن يكون مناسباً ولا يخدم أي غرض في هذه المرحلة. وسوف تقوم الهيئة بمتابعة التطورات في هذا السوق لتحديد أين ومتى قد يصبح التحليل الجغرافي مناسباً.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

(هـ-١) ما إذا كان سوق الاتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

يخضع تقديم خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة لعوائق تنظيمية، حيث أن الدخول لهذا السوق يتطلب الحصول على ترخيص فردي، يخضع لشروط

ومتطلبات تقررها الهيئة. كما أن إنشاء شبكة مدعومة ببنية تحتية تربط المباني أو إعادة إنشاء ومسارات الكوابل والبوابخ ليست ذات جدوى اقتصادية، لذلك تعتبر ميزة لصالح مقدم الخدمة التاريخي في السوق. وتعد عوائق الدخول دائمة، حيث امتدت هذه العوائق لمدة طويلة، ومن المحتمل عدم تقلصها في المدى القصير وال المدى المتوسط.

(هـ -٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، حتى دون وجود تدخل تنظيمي

تتسم مكونات شبكة النفاذ للشبكة المحلية بخاصية صعوبة بناءها بواسطة مشغلين آخرين، ومن الصعوبة تغيير هذه الخاصية. وقد أتاحت تقنيات الإتصالات اللاسلكية والنطاق العريض الجديدة لمقدمي الخدمة، البدائل المجدية اقتصادياً لمواجهة الطلب التجاري المستمر على خدمة الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة؛ ومع ذلك، تستغرق عملية توفير مجموعة من البدائل التنافسية والحصول على حصة كبيرة بالسوق وقتاً طويلاً، حيث أن المنافسين المحتملين يعملون على تأسيس شركاتهم وتقييم السوق واستكمال إجراءات الحصول على التراخيص، كما أن أمام القوى التنافسية الناشئة وقت طويل حتى تكون قادرة على حماية مصالح المستخدمين.

(هـ -٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الإتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة.

من غير المرجح، كما هو مطبق في كافة الدول الأخرى التي تم الإطلاع على تجاربها، أن تقلص المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) المخاوف المتعلقة بالسيطرة على هذا السوق. ولا يوجد لدى معظم مستخدمي هذه الخدمات من الأفراد والشركات خدمات بديلة للاتصال سوى الانتقال إلى خدمات الإتصالات المتنقلة، وهو خيار لا يقدم نفس الشروط والخصائص، ومن المحتمل أن يكون المستخدمون معرضون لانخفاض جودة خدمة أو زيادة الأسعار عند غياب المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

وفي هذه الحالة يجب الاهتمام بوقف أي ممارسة لسلطة مقدم الخدمة المسيطر على السوق في بدايتها بدلاً من مواجهة الأمر بعد حدوثه.

### النتيجة:

هذا السوق يتسم بوجود عوائق كبيرة للدخول إليه، ولا يتجه الآن ولا في المستقبل، إلى وجود قوى تنافسية في السوق تكفي لحماية مصالح المستخدمين. فهو يعد أحد الأسواق التي من غير المرجح أن تعالج فيه المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) الضرر المحتمل الناتج من السيطرة؛ وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

## ٢-٣ السوق رقم (٢) خدمات المكالمات الثابتة الصوتية المحلية والداخلية بالتجزئة

### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي هذا السوق المكالمات المحلية والداخلية التي تتم باستخدام الشبكة العامة للنفاذ للاتصالات الثابتة.

### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

المقصود هو الاستخدام المتزايد لخدمات الاتصالات المتنقلة بدلاً من خدمات الاتصالات الثابتة لإجراء المكالمات. وقد طرح عدد من المشاركين في مرئيات العموم مسألة ما إذا كانت المكالمات الثابتة باستخدام شبكات الاتصالات المتنقلة (Fixed Mobile Call - FMC) قد تطور في المملكة إلى المرحلة التي ربما يتعين فيها زيادة نطاق تحديد هذا السوق ليشمل خدمات مكالمات الاتصالات المتنقلة، إلا أن معظم هؤلاء المشاركين أشاروا بان هذا التطور لم يصل بعد إلى مستوى مقبول في الوقت الراهن. ويمكن تبرير وجهة النظر هذه، إلى الارتفاع الكبير في أسعار الاتصالات المتنقلة حالياً في المملكة مقارنة بالاتصالات الثابتة. فالسعر الأساسي لمكالمة الاتصالات المتنقلة الداخلية يبلغ حوالي (٥٠ هللة للدقيقة)، بينما يبلغ سعر المكالمة المحلية الثابتة بـ (٥ هللات للدقيقة)، وحوالي (٢٠ هللة للدقيقة) للمكالمات الداخلية. وعلى الرغم من



إمكانية تخفيض الأسعار في مختلف باقات الاتصالات المتنقلة، فإن فرق السعر لا يزال كبيراً. فإذا قمنا بتطبيق اختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP، فسيتضح أن أي زيادة طفيفة في السعر (بنسبة ٥%) من جانب مشغل الاتصالات الثابتة تعتبر مربحة، ولن تكون مشجعة للتحويل إلى الاتصالات المتنقلة كبديل مناسب.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

تعتقد الهيئة أنه في حالة تطبيق اختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (بنسبة ٥%)؛ فإنه من غير المرجح إلى حد بعيد أن تكون هذه الزيادة وحدها كافية لجذب مقدمي الخدمة الآخرين لتوفير الخدمة في هذا السوق.

ومن المحتمل أن ينشأ عن تقارب واندماج الشبكات قابلية للتبديل من جانب العرض، وحيث أن الهيئة تنتهج مبدأ الحيادية في التقنية، فإن هذا العامل لا يعتبر مهماً في الوقت الراهن.

### (د) النطاق الجغرافي للسوق

بما أن هذه الخدمات تقدم داخل المملكة، فإن أنظمة الهيئة تستلزم تطبيق مبدأ عدم التمييز بين المشتركين، بما في ذلك السعر وجودة الخدمة وشروط الخدمة التي تطبق على المستوى المحلي. ومن غير المفيد في ظل الظروف الحالية تحديد السوق بنطاق جغرافي.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

(هـ-١) ما إذا كان سوق الاتصالات خاضاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

يخضع تقديم خدمات الإتصالات الصوتية الثابتة لعوائق تنظيمية، حيث أن الدخول لهذا السوق يتطلب الحصول على ترخيص فردي، ويخضع لشروط ومتطلبات تقررها الهيئة، حيث لا يمكن دخول السوق بناءً على رغبة مقدم الخدمة فقط. ومع ذلك، يمكن القول بأنه لإجراء مكاملة فإن هنالك خدمات بديلة متوفرة أو قد تصبح متوفرة مستقبلاً مثل استخدام خدمات الإتصالات المتنقلة وتقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP).

(هـ-٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي

لا يوجد في الوقت الحالي أي مؤشرات من شأنها أن تؤدي إلى استنتاج احتمال وجود المنافسة بالمستوى الذي يكفي لحماية مصالح المستخدمين في هذا السوق على المدى القصير إلى المدى المتوسط. ومما لا شك فيه أن تطور خدمات النطاق العريض مع تقارب التطبيقات، والتي منها خدمات نمط الصوت ستؤثر على طريقة المستخدمين في إدارة مكالماتهم الصوتية. ولا تتوقع الهيئة أن يكون لهذه التطورات أهمية في التأثير على السوق خلال الفترة القادمة لتحليل هذا السوق.

(هـ-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الإتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة.

من غير المحتمل أن تعالج المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) المخاوف المتعلقة بالسيطرة في هذا السوق. ولا ترتبط المخاوف بالشركات التي دخلت السوق حديثاً والتي تم إصدار تراخيصها فقط بل يرتبط أيضاً بالشركات التي لا تزال في مراحل الحصول على التراخيص، ومدى قدرتها على تحقيق بعض التقدم في السوق. كذلك فإن ضعف المنافسة هو السبب الرئيسي للحاجة لتطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة. وتشير التجارب في الدول المتقدمة أن

المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) قد تكون ملائمة لعدد من السنوات بعد تطور المنافسة على خدمات الشبكات في هذا السوق لضمان استقرار المنافسة.

### **النتيجة:**

يتسم هذا السوق بوجود عوائق دخول كبيرة، ومن المحتمل أن لا يكون السوق خاضعاً الآن أو على المدى القصير لقوى تنافسية تكفي لحماية مصالح المستخدمين، كما يمثل هذا السوق أحد الأسواق التي من غير المرجح أن تعالج المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) الضرر المحتمل من جراء السيطرة في هذا السوق.

وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

## **٣-٣ السوق رقم (٣) خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالتجزئة**

### **(أ) تحديد نطاق السوق**

يغطي هذا السوق خدمات المكالمات الدولية لكافة مشتركي شبكات خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة.

### **(ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب**

البدائل المحتملة لإجراء اتصال دولي عوضاً عن المكالمات الصوتية الدولية تتضمن خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP) أو الرسائل عبر البريد الإلكتروني أو عبر الرسائل النصية القصيرة، أو ما شابه ذلك؛ تلك التقنيات تستخدم كبديل أو مكملة للاتصال الصوتي الدولي، وتمتلك المكالمات الصوتية نمط وخصائص تميزها عن الأنماط الأخرى. من تلك الخصائص الاستجابة والتفاعل السريع مع المكالمات الصوتية؛ لذا لا توجد بدائل يمكن تضمينها في تعريف خدمات هذا السوق. من خلال تطبيق إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP، فإن

من الواضح في حال زيادة السعر ( بنسبة ٥%) على أسعار مكالمات الثابت والمتنقل الدولية فإنها ستكون مربحة لعدم وجود خدمة بديلة فعالة تحفز المستخدمين على استخدامها.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

تعتقد الهيئة أن تطبيق إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (بنسبة ٥%) ربما لن يكون كافياً لجذب مقدمي خدمة جدد إلى السوق، نظراً لضخامة الاستثمارات المالية المطلوبة لبناء وتشغيل الشبكة المطلوبة لمقدمي الخدمة ذوي البني التحتية. لذا فإنه من غير المحتمل أن يشكل تطبيق إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP حافزاً للدخول في هذا السوق.

### (د) تغيير نطاق السوق حسب المسار

قامت الهيئة بدراسة المرئيات المستلمة من المشاركين في مرئيات العموم، وقد رأى بعض المشاركين أن المنافسة وظروف السوق الأخرى تتفاوت حسب مسارات تمرير الحركة، وبالتالي فإن تحديد السوق من خلال المسار كان مناسباً لهم (بتحديد البلدين في طريف المكاملة)، وقد أوضحت المعطيات المنشورة أن مستويات الطلب تتفاوت إلى حد كبير حسب المسار. إلا أنه من غير العملي أن يتم تحديد وتصنيف أكثر من (٢٠٠) سوق مختلف، بناء على مسار كل سوق أو بلد يمكن الاتصال به من المملكة، وهذا هو الأسلوب الدارج في بلدان أخرى في أوروبا ومجلس التعاون الخليجي، التي يمكن مقارنة أسواقها بسوق المملكة، وعلى سبيل المثال: ففي المملكة يتوفر لكل مقدمي الخدمة خيار بناء شبكتهم الدولية الخاصة أو يمكنهم استئجار ساعات من المشغلين الآخرين للوصول إلى كل المسارات. وبناءً على ذلك، يمكن القول بأنه على مستوى البيع بالتجزئة، فإن نطاق هذا السوق يغطي كل المسارات.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### هـ- (١) ما إذا كان سوق الإتصالات خاضاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

يخضع تقديم خدمات المكالمات الدولية لعوائق تنظيمية، حيث أن الدخول لهذا السوق يتطلب الحصول على ترخيص فردي، يخضع لشروط ومتطلبات تقررها الهيئة. ومع ذلك، يوجد حالياً أربعة مرخصين في هذا السوق، وقد ينضم إليهم مقدماً خدمة إضافيين في المستقبل القريب.

#### هـ- (٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط،

ليتنافس بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل

#### تنظيمي

كافة مقدمي الخدمة الذين يوفر خدمات المكالمات الدولية بالتجزئة في الوقت الحالي لديهم ترتيبات شراكة أو اتفاق لتقديم الخدمة مع مشغلين دوليين. وتلك الترتيبات إضافة إلى ترتيبات المنافسين للبيع بالجملة تحدد الشروط والأحكام التي يمكنهم إقرارها في أسواق التجزئة في المملكة. وبشكل عام يتمتع السوق بالقدرة على التوجه في المدى القصير وال المدى المتوسط نحو المزيد من المنافسة، وإلى خلو السوق من مقدمي الخدمة المسيطرين. ولا يوجد مقدم خدمة يمكن اعتباره قائداً للأسعار في هذا السوق، كما أن جميع مقدمي الخدمة يستجيبون بشكل مناسب لكل مبادرات التسعير المقدمة من مقدمي الخدمة الآخرين.

#### هـ- (٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post)

في سوق الإتصالات كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات

السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة.

تعتبر الهيئة أن سوق المكالمات الدولية بالتجزئة قد تطور لمرحلة يمثل فيها تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) تقييداً للمنافسة ويحد من إيصال فوائدها إلى العملاء في المملكة. ويمكن التعامل مع أي سلوك غير تنافسي كحرب الأسعار أو التعامل الحصري على مستوى المملكة وخارجها من خلال تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) أو على مستوى سوق الجملة الخاص بهذه الخدمة. وعلاوة على ذلك، يمكن للهيئة استخدام السلطة الممنوحة لها بموجب المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الإتصالات لمطالبة جميع مقدمي الخدمة بإشعارها بأي تغيير في



الأسعار وذلك لمراجعتها وتحليله، وإيقاف تطبيق أي تغيير في تلك الأسعار إلى حين الانتهاء من تلك المراجعة.

### النتيجة:

توصلت دراسة المعايير الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي إلى:

- وجود عوائق كبيرة في تشغيل مرافق شبكة توفير خدمات المكالمات الصوتية الدولية، وبالرغم من ذلك، فإنه يوجد فعلياً أربعة مرخصين يتنافسون حالياً في هذا السوق.
- لا يوجد بالسوق حالياً متنافسون يملكون القدرة على التصرف كمقدمي خدمة مسيطرين، ومن المحتمل أن يتطور الوضع الحالي بعد تمكن مقدم خدمة الإتصالات المتنقلة الثالث ومقدم خدمة الإتصالات الثابتة الثاني من زيادة حصتهم السوقية. وكما ذكر أعلاه، فإن ما يعزز هذا التوجه، هو عدم وجود قائد تسعيري يبادر في فرض أسعار مختلفة في هذا السوق.
- تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) سيكون كافياً ومناسباً لتنظيم السلوك الذي قد يشكل خطراً محتملاً من السيطرة. من الواضح أن تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) كافي لتقليص الأضرار المحتملة للسيطرة. ولذلك لا تنوي الهيئة تحديد هذا السوق للخضوع للتنظيم السابق لوقوع السيطرة (Ex-ante).

### ٣-٤ السوق رقم (٤) الخدمات الداخلية للاتصالات المتنقلة بالتجزئة

#### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي هذا السوق جميع الخدمات الداخلية بالتجزئة لمستخدمي خدمات الإتصالات المتنقلة، بما في ذلك خدمات الصوت والفيديو والمعطيات والخدمات النصية.

## (ب) الخدمات في السوق

أشار بعض المشاركين في مرئيات العموم إلى ما إذا كان يتعين دراسة الخدمات الداخلية للهاتف المتنقل بالتجزئة في سوقين منفصلين، أحدهما لخدمة الإتصالات الصوتية المتنقلة والآخر لخدمة اتصالات المعطيات المتنقلة. حيث يتطور سوق خدمة المعطيات بالإتصالات المتنقلة سريعاً للخدمات المقدمة للمستخدمين من الأفراد والشركات، كما تنمو خصائص هذا السوق فيما يتعلق بمتطلبات الخدمة وبيانات المستخدمين و شرائح العملاء وديناميكه السوق.

وتلاحظ الهيئة أن الميزة الأساسية لسوق التجزئة هذا هو الوصول لشبكة الإتصالات المتنقلة، حيث يسعى بعض المستخدمين إلى الحصول على خدمات المعطيات عن طريق شبكة الإتصالات المتنقلة فقط (من خلال أجهزة المودم المتنقل والمتوافقة مع خدمة المعطيات)، بينما يسعى بعض المستخدمين للحصول على مجموعة من الخدمات التي تشمل الخدمات الصوتية وخدمات المعطيات والرسائل النصية. وتلاحظ الهيئة في البلدان الأخرى، وفي أوروبا على وجه الخصوص، عدم وجود تقسيم تنظيمي للسوق في خدمة الإتصالات الصوتية المتنقلة و خدمة اتصالات المعطيات المتنقلة. ويُعزى هذا إلى انتقال التركيز على تنظيم أسواق الإتصالات بالجملة، وأنه لم تعد أسواق التجزئة لخدمات الإتصالات المتنقلة عرضة لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، سواء كان سوق الإتصالات المتنقلة بالتجزئة سوقاً واحداً (الصوت والمعطيات معاً) أو سوقين منفصلين (الصوت والمعطيات).

## (ج) القابلية للتبديل من جانب الطلب

يوجد للخدمات المحددة في نطاق تحديد السوق بدائل حالية ومحتملة، وعلى سبيل المثال الخدمات التالية:

- الصوت عن طريق شبكة الإتصالات الثابتة (على الرغم من أن النمط العام هو التحول إلى مكالمات الإتصالات المتنقلة على حساب مكالمات الإتصالات الثابتة).
- المعطيات عن طريق شبكة الإتصالات الثابتة.

ومن خلال وظائف وخصائص الخدمة توجد بدائل يمكن استخدامها. فعلى سبيل المثال، يتم نشر خدمات الواي ماكس (WiMAX) في مواقع مختلفة داخل المملكة، بما يمكن للمستخدمين الاختيار بين خدمات الصوت والمعطيات عن طريق شبكات الإتصالات المتنقلة والصوت والمعطيات

عن طريق شبكة الإتصالات اللاسلكية باستخدام تقنية الواي ماكس (WiMAX). ومع ذلك، فإنه في حال إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP، بزيادة سعر خدمات الإتصالات المتنقلة (بنسبة ٥ ٪)، فإن هذه الزيادة ستكون مربحة على الرغم من ما قد يحدث من تغير في انخفاض الاستخدام على المدى القصير أو التحول إلى البدائل الأخرى. ويعود ذلك إلى أهمية خاصية التنقل لمعظم مستخدمي خدمات الإتصالات المتنقلة لدرجة تقلل من فعالية البدائل المحتملة لهذه الفئة من المستخدمين.

#### (د) القابلية للتبديل من جانب العرض

في حالة تطبيق مقدم خدمة الإتصالات المتنقلة إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (٥ ٪)، ولفترة غير مؤقتة، فإن الهيئة تعتقد أن هذه الزيادة وحدها لن تكون كافية لجذب مقدمي الخدمة الآخرين لتوفير الخدمة في هذا السوق، نظراً لارتفاع تكلفة بناء وتشغيل شبكة الإتصالات المتنقلة.

#### (هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### (هـ-١) ما إذا كان سوق الإتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة

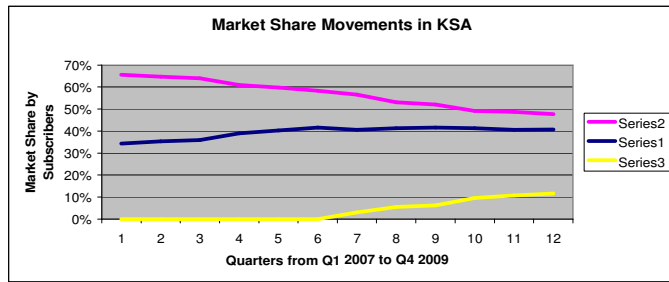
يخضع توفير خدمة الإتصالات المتنقلة لضوابط تنظيمية محددة، حيث أن الدخول لهذا السوق يتطلب الحصول على رخصة فردية، تخضع لشروط ومتطلبات تقررها الهيئة. وعلاوة على ذلك، ترتفع تكاليف الدخول من حيث تكاليف الترخيص وإنشاء البنية الأساسية وتغطية الشبكة. ويتطلب قرار الدخول إلى أن يلتزم مقدمو الخدمة ذوو البنية التحتية بالتزام مالي كبير ومستمر. ومع ذلك، فإنه قد تم إصدار ثلاثة تراخيص لثلاثة مشغلين لتقديم هذه الخدمات، ويعد هذا العدد في الغالب كافياً لضمان منافسة مستمرة في أسواق خدمات الإتصالات المتنقلة بناءً على المقارنة الدولية.

## هـ- (٢) ما إذا كان سوق الاتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، حتى دون وجود تدخل تنظيمي

في اغلب الدول يتوفر في أسواق خدمات الاتصالات المتنقلة بالتجزئة ثلاثة مقدمين للخدمة أو أكثر من ذوي البنى التحتية (Network-Based)، وكذلك يتوفر أحيانا مقدمي خدمة افتراضيين (MVNO). وبالتالي يعتبر السوق تنافسي بصورة فعالة ومستمرة. ويتوفر في السوق السعودي ثلاثة مقدمي خدمة مرخص لهم، وعليه فان في هذا السوق منافسين كافين لضمان أيجاد قوى السوق التنافسية، والتي من المتوقع تطورها. كما ان هناك دليل واضح على أن دخول مقدم الخدمة الثالث وإطلاقه لخدماته التجارية في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٨م، قد هيا مستويات أعلى من المنافسة، عن طريق تنويع الخدمات وانخفاض الأسعار. ويتجه هذا السوق بالفعل إلى الطريق المتوقع من أي سوق شديد التنافس. ويظهر الشكل (٢) الورد أدناه التغيرات في حصة السوق على مدار السنوات الثلاث الماضية. وقد حققت شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) حصة سوق تقدر بـ (١٢ %) تقريباً بعد الربع الخامس من التشغيل. وتعتبر هذه الحصة ايجابية مقارنة بالحصة السوقية التي حققتها الشركات الجديدة الثالثة في أسواق الاتصالات المتنقلة في دول أخرى.

الشكل ٢: تغيرات حصة السوق في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

Date	STC	Mobily	Zain
Q1 07	66%	34%	0%
Q2 07	65%	35%	0%
Q3 07	64%	36%	0%
Q4 07	61%	39%	0%
Q1 08	60%	40%	0%
Q2 08	58%	42%	0%
Q3 08	57%	41%	3%
Q4 08	53%	41%	6%
Q1 09	52%	42%	6%
Q2 09	49%	41%	10%
Q3 09	49%	41%	11%
Q4 09	48%	41%	12%



المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

يتم تطوير خدمات الجديدة للاتصالات المتنقلة في السوق السعودي، ويتم الرد من قبل المنافسين بتطوير بدائل مماثلة، مما يشير إلى وجود منافسة صحية في هذا السوق. والأمر الأكثر أهمية، عدم وجود دليل على وجود أي قيادة تسعيريته من قبل احد مقدمي الخدمة، فمبادرات التسعير يتم الرد عليها من جميع مقدمي الخدمة الآخرين، حيث يعتقد المنافسون انه من الضروري الاستجابة لتلك المبادرات بهدف المحافظة على وضعهم التنافسي وتحسين حصصهم في السوق.

(هـ - ٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الاتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة.

ترى الهيئة أن هنالك وجود لقوى تنافسية فعالة في هذا السوق، وإذا كان هناك افتراض بوجود سلوك غير تنافسي، فعندئذ سوف يتم تطبيق المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post)، إضافة إلى تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) في الأسواق الأخرى ذات الصلة، بحيث تكون ملائمة لمعالجة أي سلوك أو ضرر قد ينشأ. وأفضل طريقة لدراسة الأمر هو اختبار المخاوف التي قد تنشأ في هذا السوق، وتشمل:

- التسعير السلبي: تملك الهيئة السلطة من خلال المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية أن تطلب من مقدمي الخدمة إشعارها لأخذ موافقتها على أي تغيير مقترح للأسعار. كما يمكن للهيئة استخدام هذه السلطة لإيقاف تطبيق أي تغيير في الأسعار إلى حين إكمال دراسته وتحليله. ولا يلزم لتطبيق هذا التنظيم أن يكون مقدم الخدمة مصنفاً مقدم خدمة مسيطراً.

- الوصول إلى البنية التحتية، كالأبراج والتجوال المحلي وخدمات الجملة الأخرى، على سبيل المثال، أحد المخاوف التي تبرز بالنسبة لمقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة، عندما يقومون بتوسعة شبكاتهم إلى مناطق يوجد بها بنية تحتية ضعيفة للاتصالات الثابتة أو تنعدم بها هذه البنية التحتية، هو مدى توفر خدمات التراسل (Services Transmissions) لتمكين إيصال محطات التراسل القاعدية بوحدات التحكم في تلك المحطات وبالمقاسم الخاصة بالاتصالات المتنقلة. وقد تمت دراسة سوق الدوائر الرقمية المؤجرة بالجملة في هذا التقرير وهو خاضع لتطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وبالتالي يقلل هذه النوعية من المخاوف المرتبطة بالسيطرة في هذا السوق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) على هذا السوق قد يؤثر على تطور السوق ويضر بالمرونة التنافسية التي تبدو واضحة الآن في أسواق خدمات الاتصالات المتنقلة بالتجزئة في المملكة.

## النتيجة:

تشير دراسة المعايير الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي ما يلي:

- يوجد في سوق الخدمات الداخلية للهاتف المتنقل بالتجزئة عوائق للدخول إليه، إلا أنه يتوفر حالياً ثلاثة مقدمي خدمة يملكون المرافق الأساسية، ويتنافسون فيما بينهم في هذا السوق.
  - لا يوجد في السوق متنافسون لديهم القدرة على العمل كمقدمي خدمة مسيطرين في الوقت الراهن، ومن المحتمل أن يتطور الوضع مع مرور الوقت عندما يثبت مقدم الخدمة الثالث قدمه في السوق بصورة أكبر. ولا يوجد قائد تسعيري معين يبادر في فرض أسعاره، كما أنه باستطاعة مقدمي الخدمة الاستجابة لكل مبادرات التسعير والتسويق المقدمة من مقدمي الخدمة الآخرين.
  - أن المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post)، وتطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) في أسواق الجملة، كافية لمعالجة الضرر المحتمل للسيطرة على هذا السوق.
- وبالتالي لا تنوي الهيئة تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

## ٥-٣ السوق رقم (٥) خدمات المعطيات في المواقع الثابتة لقطاع الأعمال بالتجزئة

### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي هذا السوق خدمات المعطيات لقطاع الأعمال بالتجزئة، كخدمات الشبكة الافتراضية الخاصة باستخدام بروتوكول الإنترنت (IPVPN)، وخدمات الدوائر الرقمية المؤجرة، وخدمات نقل المعطيات غير المتزامن (ATM) وخدمات الترحيل الإطاري للمعطيات (Frame Relay).

## (ب) الخدمات في السوق

يغطي هذا السوق كل من خدمات المعطيات على المستوى الدولي والمحلي المقدمة إلى قطاع الأعمال في المواقع الثابتة في المملكة. وتتصف أسواق خدمات معطيات الأعمال بالتجزئة بالتغير السريع. ومن أمثلة هذا التغير سوق التجزئة للدوائر الرقمية المؤجرة، الذي يخضع في كثير من الدول لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante). وتتضمن خدمة الدوائر الرقمية المؤجرة توفير خدمة الربط بين مواقع محددة. وعلى الرغم من استمرار الطلب على هذه الخدمات، إلا أنه يخضع للاستبدال بالعروض البديلة التي تم تطويرها في الآونة الأخيرة مثل الخدمات المدارة، ونعني بذلك تقنية الشبكة الافتراضية الخاصة باستخدام بروتوكول الإنترنت (IPVPN).

وقد قامت الهيئة، من أجل تحديد ما إذا كان يتعين دراسة مجموعة الخدمات المشار إليها أعلاه كسوق منفصل وفردى، بدراسة كيفية استخدامها وطبيعة المستخدمين لها. واتضح أن خدمات معطيات الأعمال بالتجزئة - على سبيل المثال لا الحصر- تشمل الخدمات المستخدمة عادة من قبل الشركات المتوسطة والشركات الكبيرة متعددة المواقع، بهدف الاتصال داخليا بين مواقعها. وهو ما يميزها عن خدمات النفاذ إلى الإنترنت باستخدام النطاق العريض، التي يستخدمها الأفراد والشركات للوصول إلى شبكة الإنترنت العامة.

## (ج) القابلية للتبديل من جانب الطلب

كما لاحظنا سابقاً، يرتبط هذا السوق بخدمات معطيات الأعمال بالتجزئة الذي تستخدمه عادة الشركات المتوسطة إلى الكبيرة للاتصالات الداخلية، ويمكن أيضاً أن تستخدم لربط أنظمة المعلومات لديهم بتلك الخاصة بمورديهم أو كبار العملاء. وعند تطبيق إختبار الزيادة الافتراضية للسعر (بنسبة ٥ ٪)، فمن المرجح أن تكون هذه الزيادة مربحة، على الرغم من إمكانية استبدال هذه الخدمات بخدمات مختلفة عنها، وذلك لاختلاف أغراض استخدامها كخدمات النطاق العريض التي تسمح بالوصول إلى شبكة الإنترنت العامة.

### (د) القابلية للتبديل من جانب العرض

من غير المتوقع وبشكل كبير، أن تشجع زيادة طفيفة ولكنها مؤثرة في السعر، ولفترة غير مؤقتة، (بنسبة ٥ %) مقدمي الخدمة في أسواق الخدمات القريبة (مثل الإتصالات المتنقلة) للدخول في هذا السوق، لما يتطلبه ذلك من ضرورة تلافي العديد من العوائق الاستثمارية والتنظيمية الكبيرة اللازمة لتقديم بعض أو كل خدمات المعطيات. وهو ما يساعد في جعل الزيادة في الأسعار بالنسبة المذكورة مربحة.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### (هـ-١) ما إذا كان سوق الإتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

يخضع تقديم الخدمات المعتمدة على بنية أساسية للعوائق التنظيمية، حيث أن دخول السوق يتطلب الحصول على ترخيص فردي. كما يتطلب توفير خدمات النفاذ وإمكانية الاتصال لدعم خدمات محددة في السوق، استثمارات ضخمة في البنية التحتية لشبكة الإتصالات الثابتة، وهو ما يعطي ميزة تنافسية كبيرة للمشغل التاريخي. ويعزى هذا إلى أن تكرار البنية التحتية لا يعد في الغالب مجدياً من ناحية اقتصادية. وبناءً على ذلك، يعاني هذا السوق من عوائق كبيرة أمام الدخول إليه، وستظل هذه العوائق كبيرة خلال الفترة الزمنية لإعداد لهذا التقرير.

#### (هـ-٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط،

ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي

يوجد ثلاثة مقدمين لخدمة المعطيات، كما توجد شبكتان أساسيتان قيد التشغيل. وقد تم إصدار ترخيص لمقدم إضافي لخدمة الإتصالات الثابتة ذات البنية التحتية، وقد بدأ في تقديم الخدمة تجارياً في شهر يونيو ٢٠٠٩م باستخدام تقنية الواي ماكس (WiMAX)؛ كما يوجد مقدما خدمة آخران في طور استكمال إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة. وعلى الرغم من أن مقدمي الخدمة الجدد الحاصلين على التراخيص سوف يعززون الوضع التنافسي في



السوق، إلا أنه من غير المحتمل أن يكون لذلك أثر كبير على إجمالي مستويات المنافسة وحصص السوق في الفترة الزمنية الحالية لهذا التقرير. وتتوقع الهيئة أن تكون المنافسة غير ناضجة لبعض الوقت. وبناءً على ذلك، فإن السوق - كما تظهر الدراسات في الوقت الحالي - لا يملك بعد الخصائص التي تسمح للهيئة أن تستنتج أنه سوف يتطور من تلقاء نفسه ليصل إلى مستوى منافسة كافية لحماية مصالح المستخدمين.

هـ- (٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الاتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة.

توجد بعض أسواق الاتصالات بالجملة للمعطيات، مثل سوق خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة وخدمات نقل الشبكة المدارة بالجملة (السوق رقم ١١) التي سوف يساعد تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) في ضمان تقليل الضرر المحتمل من السيطرة في السوق. وبرغم ذلك، ترى الهيئة أن تطبيق المتطلبات التنظيمية لوقوع الحدث (Ex-post) في ذلك السوق لن تكون كافية لتقليل الضرر المحتمل من السيطرة على هذا السوق في الوقت الحالي.

### النتيجة:

يتسم هذا السوق بوجود عوائق كبيرة أمام دخوله، ومن غير المحتمل أن يتطور إلى سوق تنافسي في الفترة الزمنية لهذا التقرير، كما يمثل أحد الأسواق التي من غير المرجح أن تعالج المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) وحدها الضرر المحتمل من السيطرة في هذا السوق. وبناءً عليه، ينبغي تعيين هذا السوق، لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

### ٦-٣ السوق رقم (٦) خدمات النفاذ إلى الإنترنت عن طريق النطاق العريض بالتجزئة

#### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي هذا السوق خدمات النفاذ إلى الإنترنت عبر شبكات الاتصالات الثابتة، ويشمل خدمات نفاذ النطاق العريض. بالنسبة لخدمة الاتصال بالإنترنت عن طريق خدمة الاتصال بالإنترنت عن طريق خط الهاتف (Dial Up) فقد تم تضمينها في السوق (رقم ١).

#### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

يتسم الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر النطاق العريض وعبر الاتصال بالإنترنت عن طريق خط الهاتف (Dial-up)، بإمكانية القابلية للتبديل فيما بينهما من الناحية الفنية. ومع ذلك فإنه عملياً تنطبق القابلية للتبديل في اتجاه واحد فقط. لأن المستخدمين سوف ينتقلون من الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف إلى الوصول باستخدام النطاق العريض عندما تكون هذه الخدمة متوفرة، ويكون التحول إلى الاتصال الدائم بالإنترنت بسرعات عالية يستحق السعر الأعلى. ولن تكون القابلية للتبديل في الاتجاه الآخر لها تأثير ذو جدوى، فمن غير المتوقع من المستخدمين الاستبدال عكسياً إلى الاتصال عبر الهاتف، وفقاً لإختبار الزيادة الافتراضية للسعر.

ربما يختار المستخدمون الوصول إلى الإنترنت باستخدام خدمات معطيات عبر شبكة الاتصالات المتنقلة. فخدمات المعطيات عبر شبكة الاتصالات المتنقلة هي خدمات متطورة في المملكة. وترى الهيئة أن السوق يتجه نحوها، كما تتمتع تقريبا بنفس خصائص الهاتف المتنقل الداخلي بالتجزئة. وينبغي ملاحظة أن سرعات المعطيات المتاحة بواسطة الاتصالات المتنقلة تكون في الغالب منخفضة عن تلك التي يمكن الوصول إليها بواسطة أي اتصال ثابت. ولهذا السبب، قامت الهيئة بتضمين خدمات معطيات عبر شبكات الاتصالات المتنقلة كجزء من السوق رقم (٤). وعلى الرغم من وجود بعض التداخل الواضح في التطبيقات واستخدام خدمات معطيات عبر شبكات الاتصالات المتنقلة وخدمات النطاق العريض للإنترنت بالاتصالات الثابتة، فإن الاختلافات في الأسعار والسرعة وإمكانية التنقل وغيرها من خصائص الخدمات تشير إلى أنها ليست بدائل، وبناءً عليه تم تفريقها في سوقين مختلفين. ويجدر الإشارة هنا إلى احتمال نمو الاستخدام التكاملي بين الخدمتين مستقبلاً. وتعتقد الهيئة أنه من المرجح أن يكون تطبيق

إختبار الزيادة الافتراضية للسعر (بنسبة ٥ %) مريحاً، لأنه من غير المتوقع أن تشجع هذه الزيادة في السعر المستخدمين للتخلي عن خدمات اتصالاتهم الثابتة من أجل استخدام خدمات المعطيات للاتصالات المتنقلة.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

لا يتوقع أن تشجع الزيادة في السعر (بنسبة ٥%) مقدمي الخدمات الآخرين على الدخول إلى سوق التجزئة للنفاز إلى الإنترنت بالاتصالات الثابتة. فهناك العديد من العوامل بالغة الأهمية التي قد تتأثر بها، وعلى سبيل المثال إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتوفير خدمات النطاق العريض والطلب المتوقع في السوق الذي يمكن أن تلبيه مثل هذه الاستثمارات الضخمة. ولا يتوقع أن تسبب مثل هذه الزيادة في السعر دخول استثمارات بهذا الحجم.

### (د) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### (د-١) ما إذا كان سوق الاتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

تتطلب المنافسة في هذا السوق كمقدم خدمة يعتمد على بنيته التحتية الحصول على ترخيص فردي. ويوجد في السوق في الوقت الراهن أربعة مقدمي خدمة مرخصين، كما يُتوقع منح تراخيص لمقدمي خدمة ذات بني تحتية إضافيين، وأن يعملوا في المستقبل القريب. كما أن هناك حاجة لموارد ضخمة لتأسيس أي خدمة ذات بنية تحتية. وتوجد عوائق كبيرة وغير مؤقتة أمام دخول السوق، وعلى الرغم من أن عدد المنافسين المحتملين الذين دخلوا أو سوف يدخلون السوق يفترض أن يكون كافياً لتوفير المنافسة في المستقبل، إلا أن عمليات تطوير شبكاتهم وتشغيلها تعتبر في مراحل مبكرة.

(د-٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي

أمام هذا السوق مدة طويلة قبل تمكن المنافسين الجدد من الحصول على حصة سوقية مهمة. وترى الهيئة في هذه المرحلة أن السوق لن يتطور بشكل كافٍ لحماية مصالح المستخدمين في الفترة الزمنية لتحليل هذا السوق.

(د-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الإتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة.

قامت الهيئة بإختبار مدى ملائمة تحديد سوق للنفاذ إلى خدمات النطاق العريض بالجملة (السوق رقم ١٠). كما قامت بدراسة ما إذا كان تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) لسوق خدمات النطاق العريض بالجملة، إضافةً إلى تطبيق المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) على هذا السوق كافيين لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على سوق التجزئة هذا. حالياً يوجد مقدمان لخدمة الإنترنت باستخدام تقنية الواي ماكس (WiMAX). وقد بدأت شركة جديدة إضافية بتقديم نفس الخدمة على أساس محدود في الأشهر القليلة الماضية، كما توجد شركتان جديدتان إضافيتان محتمل الترخيص لهما في هذه المرحلة ولم تقوما بعد بتقديم خدماتهما. وقد تستغرق المنافسة بعض الوقت ليكون لها تأثير كبير، وعليه فإن المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) لن تكون كافية لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على سوق التجزئة في الوقت الراهن.

### النتيجة:

من غير المتوقع أن يتطور السوق إلى سوق تنافسي في الفترة الزمنية لهذا التقرير، كما أنه يمثل أحد الأسواق التي من غير المرجح في المدى المتوسط أن تعالج المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) الضرر المحتمل من جراء السيطرة في هذا السوق.



وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

### ٧-٣ السوق رقم (٧) خدمات إنهاء المكالمات الصوتية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة

#### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي سوق الجملة هذا، إنهاء المكالمات الواردة من أي شبكة أخرى في المملكة، إلى المستخدمين المرتبطين بشبكة اتصالات ثابتة، بحيث تحدد كل شبكة اتصالات ثابتة سوقاً منفصلاً. كما يغطي هذا السوق التوفير الذاتي لخدمات إنهاء المكالمات (Provision Self) على شبكة الاتصالات الثابتة.

#### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

لا توجد خدمات بديلة. فجميع مقدمي الخدمة يعتبرون محتكرين لخدمات إنهاء المكالمات على شبكاتهم. فإذا كان المستخدم يرغب في الاتصال بمستخدم معين على خدمة الاتصالات الثابتة لهذا المشترك، فإن هناك سبيلاً واحداً فقط للقيام بذلك - وهو عن طريق شبكة الاتصالات الثابتة المرتبط معها. وبناءً عليه، لن يكون لإختبار الزيادة الافتراضية للسعر أي فائدة.

#### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

لا يمكن أن يكون هناك أي مقدمي خدمة بديلة. فمقدم الخدمة الوحيد الذي يمكنه توفير إنهاء المكالمات على خدمة اتصالات ثابتة معينة هو مقدم الخدمة الذي يقوم بتشغيل الشبكة التي تتصل بها الخدمة. وبناءً عليه، لن يكون لإختبار الزيادة الافتراضية للسعر أي فائدة.

(د) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

(د-١) ما إذا كان سوق الاتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

توجد عوائق عالية ودائمة أمام دخول السوق. ولا يمكن لأي مقدم خدمة منافس توفير هذه الخدمة.

(د-٢) ما إذا كان سوق الاتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي

سيحتوي كل سوق على مقدم خدمة واحد فقط وذلك بشكل دائم. وبناءً عليه، لا يوجد إمكانية للمنافسة في هذا السوق.

(د-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الاتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقعة ظهورها للسيطرة.

تتعلق المخاوف في هذه الأسواق بالسعر وشروط الوصول للخدمة. ويمكن ملاحظة هذه المخاوف بسهولة، ومعالجتها بشكل عام من خلال تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante). ولا تكفي المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) لمعالجة الضرر المحتمل أو الحيلولة دون حدوثه أو تكراره. وقد يواجه مقدمو الخدمة في ظل غياب المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) تبعات تجارية خطيرة، وعلى وجه الخصوص فإن ذلك قد يؤخر دخول المنافسين الجدد إلى السوق، أو يحد من استمراريتهم.

## النتيجة:

يتسم هذا السوق بوجود عوائق كبيرة أمام دخوله (لا يمكن الدخول)، ولن يتطور إلى سوق تنافسي مع مرور الوقت، كما يعد أحد الأسواق التي لن تكون المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) فعالة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق. وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

### ٨-٣ السوق رقم (٨) خدمة ربط الاتصال البيني العبورية بالجملة

#### (أ) تحديد نطاق السوق

يتناول هذا السوق نقل الحركة العبورية بالجملة. وهي خدمة للتوصيل بين نقاط الربط البيني (POI) التابعة لمقدمي الخدمة الآخرين.

#### (ب) الوضع الحالي

يتم توفير خدمات ربط الاتصال البيني العبورية بالجملة حالياً من خلال العرض المرجعي لربط الاتصال البيني (RIO) لشركة الاتصالات السعودية، ولكن لم يتم الاستفادة من هذه الخدمة في المملكة حالياً، ولا يوجد أي طلب محدد واضح بشأنها. ومع ذلك، تتوقع الهيئة أن الموقف ربما يطرأ عليه تغير عند دخول شبكات المرخص لهم الجدد للاتصالات الثابتة حيز التشغيل في نطاق الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### (ج) القابلية للتبديل من جانب الطلب

من الناحية النظرية، ربما يستخدم مقدم الخدمة الذي يسعى للحصول على خدمات التوصيل العبوري، خدمة واحدة أو مجموعة من خدمات وصلات الربط البيني المخصصة كبدائل. ومع ذلك، من غير المحتمل أن ينتج عن ذلك توفير في التكلفة أو توفير المرونة المرتبطة بالتوصيل

المباشر بين نقطتي ربط بيني، مقارنة بالسعة والخيارات المتنوعة لأي شبكة مقاسم قائمة وواسعة الانتشار. وفي حالة تطبيق إختبار (SSNIP) على أي زيادة افتراضية للسعر (بنسبة ٥ %) لخدمات التوصيل العبوري، فإن هذه الزيادة ستكون مريحة، حيث أنها لا تزال أقل من التكاليف المرتبطة بتوفير الخدمة ذاتياً، أو من خلال استئجار وصلات ربط للاتصال البيني من مقدمي خدمة آخرين.

#### (د) القابلية للتبديل من جانب العرض

لن يشجع تطبيق إختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP ( بنسبة ٥ %) مقدم خدمة الإتصالات الثابتة ذو البنية التحتية الذي يعمل في الأسواق المشابهة على دخول السوق من أجل خدمات التوصيل العبوري. ويحتمل ألا تكون الزيادة في السعر كافية لتشجيع الاستثمار الكبير المطلوب لذلك.

#### (هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

سيتم في هذه الفقرة تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### (هـ-١) ما إذا كان سوق الإتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة

توجد عوائق كبيرة وغير مؤقتة أمام دخول السوق. وسوف يتحتم على الشركات الجديدة ذات البنى التحتية تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة لإيصال شبكاتهم إلى جميع أنحاء المملكة، ولتكون قادرة على العمل في هذا السوق.

ويذكر أنه على الرغم من أن عوائق الدخول هي عوائق كبيرة وغير مؤقتة، فإن هناك عدداً من مقدمي الخدمة المرخص لهم يعملون فعلياً في نطاق هذه العوائق.



**هـ-٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي**

لم يتطور السوق بعد، ويعد الطلب محتملاً وليس واقعاً ملموساً. ومع ذلك، تقدر الهيئة أن مقدم خدمة واحداً فقط هو من يتوفر لديه شبكة ذات تغطية واسعة في كافة أنحاء المملكة لتلبية الطلب المحتمل في هذا السوق في الفترة الزمنية لهذا التقرير. وبناءً عليه، فمن غير المحتمل أن يكون هناك اتجاه نحو أي مستوى ملموس من المنافسة في هذا السوق.

**هـ-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الإتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليص الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة**

يشكل عدم توفر خدمات المكالمات العنبرية بأسعار معقولة ومقبولة عائناً كبيراً أمام المنافسة الفعالة، وربما تحول دون الربط البيئي المناسب من جانب الشركات الجديدة بأسواق خدمات الإتصالات الثابتة والمتنقلة. وعليه فإن تطبيق المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) لن يكون مناسباً من حيث الوقت لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة في هذا السوق.

### **النتيجة:**

يتسم هذا السوق بوجود عوائق دخول كبيرة، ولن يتطور إلى سوق تنافسي في المدى القصير والمتوسط، كما يعد أحد الأسواق التي لن تستطيع المتطلبات التنظيمية لوقوع الحدث (Ex-post) من معالجة الضرر المحتمل من السيطرة في السوق. وبناءً عليه، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

### ٩-٣ السوق رقم (٩) خدمات النفاذ إلى النطاق العريض بالجملة

#### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي سوق الجملة هذا النفاذ لخدمات النطاق (Bitstream) وخدمات مشاركة الخطوط (Line Sharing) بالجملة، والتي يوفرها مقدم الخدمة إلى مقدمي خدمة آخرين وإلى وحدة بيع التجزئة التابعة له. وقد ضمت الهيئة هذه الخدمات في سوق واحدة بناء على الملاحظات الواردة من مرثيات العموم، ولأن كلاً من مشاركة الخطوط والنفاذ للنطاق العريض خدمتين تمكنان مقدمي الخدمة الآخرين من الوصول إلى شبكة النفاذ إلى موقع المستخدمين، مما يمكنهم من تطوير خدمات النطاق العريض بالتجزئة لهؤلاء المستخدمين.

#### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

الخاصية المشتركة لكلا الخدمتين المشمولتين بهذا السوق هي أنهما تمكنان من النفاذ إلى عناصر شبكة غير قابلة لإعادة البناء (Non-Replicable). وتعد كلا الخدمتين أو إحداهما ضرورية كمدخلات في عملية النفاذ عبر النطاق العريض بالتجزئة. وهناك عوامل أخرى تؤثر على ما إذا كان مقدم الخدمة الآخر سيختار إحدى الخدمتين أو اختيارهما معاً مثل توفر الخدمة والسعر ونموذج العمل المفضل. كما أنه لن تتوفر أي خدمة أخرى قد تمثل بديلاً مقبولاً أو تشجع العميل لأخذها في الاعتبار عند تغير السعر كاستجابة لأي زيادة طفيفة ولكنها مؤثرة في السعر SSNIP.

#### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

لن يكون للزيادة الافتراضية في السعر SSNIP، تأثير إيجابي في تشجيع مقدمي الخدمة الذين يستخدمون تقنيات أخرى مثل الأنظمة المعتمدة على الشبكات اللاسلكية على الدخول إلى هذا السوق، نظراً لحجم البنية التحتية المعنية وضخامة الاستثمارات المطلوبة.

## (د) النطاق الجغرافي للسوق

يغطي هذا السوق النطاق الداخلي؛ ومع ذلك، قد يختلف توفير الخدمات من مكان إلى آخر بناءً على الخصائص الفنية لمكونات الشبكة.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

سيتم في هذه الفقرة تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

(هـ-١) ما إذا كان سوق الاتصالات خاضع لعوائق دخول عالية ودائمة.

توجد عوائق كبيرة وغير مؤقتة أمام دخول هذا السوق. وهي تأخذ شكل قيود تنظيمية (الحصول على ترخيص) بالإضافة إلى ضرورة توفير رأس المال وموارد أخرى مطلوبة لتشغيل الخدمة في هذا السوق.

(هـ-٢) ما إذا كان سوق الاتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي

تتسم البنية التحتية المطلوبة لدعم الخدمات في هذا السوق بأنها محدودة. ولا يمكن تكرار بنائها بسبب ارتفاع التكلفة في أغلب المواقع. ولن يتجه هذا السوق في الفترة الزمنية لهذا التقرير، لمستوى من المنافسة يكفي لحماية مصالح المستخدمين. وفي الوقت الذي تم فيه إصدار تراخيص لمقدمي خدمة معطيات ومقدم خدمة اتصالات ثابتة (بالإضافة إلى المشغل التاريخي) ونشر بعض شبكات النفاذ باستخدام تقنية الواي ماكس (WiMAX)، فإن عمليات نشرها كانت محدودة نسبياً في هذه المرحلة، فضلاً عن أنها ليست في وضع يؤهلها لتوفير خدمة منافسة بشكل فعال للنفاذ للنطاق العريض بالجملة.

(هـ-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الاتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة.

من غير المحتمل أن تعالج المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) الضرر المحتمل من السيطرة في هذا السوق. وتبدو فرص وحوافز ضغط السعر (price squeezing) واضحة للغاية. كما يوجد تخوف كبير بعدم تطور سوق التجزئة للمعطيات الخاص بالنطاق العريض بشكل تنافسي ما لم تعالج هذه المخاطر مقدماً من خلال تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante). وغالباً لن تكون المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) كافية لحماية المنافسة.

### النتيجة:

يتسم هذا السوق بوجود عوائق كبيرة وغير مؤقتة أمام دخول السوق، ومن غير المتوقع أن يتطور في المدى القصير والمتوسط إلى سوق تنافسي. كما يعد أحد الأسواق التي من غير المحتمل أن تكون المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) كافية لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة. وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

## ٣-١٠ السوق رقم (١٠) خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة وخدمات تراسل الشبكة المدارة بالجملة

### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي سوق الجملة هذا توفير الدوائر الرقمية المؤجرة، وخدمات تراسل الشبكة المدارة Managed (Network) بين المواقع التابعة لمقدم خدمة آخر. ويشمل السوق خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة بالجملة الداخلية والدولية. كما يغطي هذا السوق توفير الذاتي للخدمات ذات الصلة.

### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

لا تتوفر خدمات بديلة فعالة لخدمات الدوائر الرقمية المؤجرة وخدمات تراسل الشبكة المدارة على مستوى الجملة. وتوفر الخطوط المؤجرة سعة اتصال محددة بين موقعين، ويستخدمها المتنافسون بصورة رئيسية من أجل نقل الحركة العبورية وإيصال مواقعهم في المناطق التي لا تكون ذات جدوى اقتصادية لإنشاء بنيته التحتية. ويمكن استخدام الدوائر الرقمية المؤجرة كبديل لخدمات تراسل الشبكة المدارة في ظل ظروف معينة، والعكس صحيح. ومن المحتمل التعرض لهذا الشكل من الاستبدال في سوق التجزئة بصورة أكبر من سوق الجملة، ولكن تم تضمينه في تحديد السوق تبعاً لاحتياجات عملاء الجملة وخدمات التجزئة، كما أن هذه الخدمة قد تكون بديلاً مناسباً لربط الدوائر الرقمية المؤجرة على مستوى الجملة.

ويتميز العملاء في سوق الجملة هذا بقدرتهم التقنية. وتمثل الخدمات المشمولة بهذا السوق، مدخلات للخدمات التي يوفرونها بدورهم لعملائهم بسوق التجزئة. وكما هو الحال في معظم أسواق الجملة، فإن هناك بدائل محدودة يمكنهم أخذها بعين الاعتبار، ولهذا السبب فإن تطبيق اختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (بنسبة ٥%) سوف يكون في نظر الهيئة مربحاً.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

لا يحتمل أن يؤدي اختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (بنسبة ٥%) إلى جذب مقدمي خدمة جدد إلى السوق، أو أن يبلغ العرض الذاتي مستوى قد يجعل مثل هذه الزيادة غير مربحة.

### (د) النطاق الجغرافي للسوق

شبكة التراسل القائمتان في المملكة شبكتان داخليتان، ولكن لا تنتمي بالضرورة إلى نفس النطاق الجغرافي والتغطية الجغرافية. ومع ذلك، ربما تتطور المنافسة في توفير خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة بصورة أكبر لمسارات محددة، أو على أساس جغرافي آخر.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### هـ (١) ما إذا كان سوق الإتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

يخضع تقديم الخدمة للعوائق تنظيمية، حيث يجب الحصول على ترخيص فردي، يخضع لشروط ومتطلبات تقررها الهيئة؛ ومع ذلك، فإن تكلفة توفير بنية تحتية لشبكة بديلة لدعم خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة مرتفعة بشكل عام، مع الاستثناء المحتمل للخطوط ذات المسافات القصيرة التي ربما تستخدم على سبيل المثال أنظمة الميكروويف. كما أن عوائق الدخول إلى السوق ترتبط بما إذا كانت هناك حاجة للخطوط المؤجرة لمسافات قصيرة أو لمسافات أطول.

هـ (٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط، ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي.

يتطلب الدخول للسوق وجود استثمارات كبيرة في البنية التحتية، مع توفر اقتصاديات التشغيل. ويملك المشغل التاريخي شبكة ترانس واسعة تعمل على المستوى الداخلي. ويجري إنشاء شبكات ألياف بصرية داخلية بديلة، ولكن من غير المحتمل أن تتمتع بالقدرة اللازمة لتلبية متطلبات كبار العملاء للحصول على خيارات تغطية واسعة النطاق في الوقت الحالي. وهناك حاجة لمتابعة تشغيل هذه الشبكات وتأثيرها على إجمالي المنافسة في هذا السوق. وعلاوة على ذلك، يجري معالجة مجموعة محدودة من متطلبات خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة من خلال التوفير الذاتي، ومن المتوقع أن تستغرق المنافسة الكاملة في هذا السوق بعض الوقت ليظهر أثرها، مع استمرار خضوع السوق للسيطرة في المدى الزمني القصير إلى المتوسط من هذا التحليل.

هـ-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الإتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليص الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة.

نظراً للمستوى الحالي للمنافسة، فمن غير المحتمل أن تعالج المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) الضرر المحتمل للسيطرة في هذا السوق، لا سيما عندما تتعلق المخاوف برفض تقديم الخدمة إلا بأسعار تتجاوز بكثير سعر التكلفة.

### النتيجة:

يتسم هذا السوق بوجود عوائق كبيرة أمام دخوله (باستثناء بعض فرص التوفير الذاتي المحدودة)، ومن غير المحتمل أن يتطور إلى سوق تنافسي في الفترة الزمنية لهذا التقرير، كما يمثل أحد الأسواق التي من غير المرجح أن تعالج المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) الضرر المحتمل للسيطرة. وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

٣-١١ السوق رقم (١١): خدمات إنهاء المكالمات على شبكة الإتصالات المتنقلة بالجملة

### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي سوق الجملة هذا، إنهاء المكالمات الواردة من أي شبكة أخرى في المملكة، إلى المستخدمين المرتبطين بأي شبكة اتصالات متنقلة، بحيث تحدد كل شبكة اتصالات متنقلة سوقاً منفصلاً. كما يغطي هذا السوق أيضاً التوفير الذاتي لخدمات إنهاء المكالمات (Self-Provision) على شبكة اتصالات متنقلة.

### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

لا توجد خدمات بديلة، فجميع مقدمي الخدمة يعتبرون محتكرين لخدمات إنهاء المكالمات على شبكاتهم. فإذا كان المستخدم يرغب في الاتصال بمستخدم معين على خدمة اتصالات متنقلة معينة، فإن هناك سبيلاً واحداً فقط للقيام بذلك، وهو عن طريق شبكة الاتصالات المتنقلة المرتبط معها. وبناءً عليه، لن يكون لإختبار الزيادة الافتراضية للسعر أي فائدة.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

لا يمكن أن يكون هناك أي مقدم خدمة بديل. فمقدم الخدمة الوحيد الذي يمكنه توفير إنهاء المكالمات لمستخدم اتصالات متنقلة معين هو مقدم الخدمة مالك شبكة الاتصالات المتنقلة التابع لها المستخدم. وبناءً عليه، لن يكون لإختبار الزيادة الافتراضية للسعر أي فائدة.

### (د) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### (د-١) ما إذا كان سوق الاتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة.

توجد عوائق عالية وغير مؤقتة أمام دخول السوق. ولا يمكن لأي مقدم خدمة تنافسي توفير هذه الخدمة.

#### (د-٢) ما إذا كان سوق الاتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط،

ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي .

سيحتوي كل سوق على مقدم خدمة واحد فقط وذلك بشكل دائم. وبناءً عليه، لا يوجد اتجاه للمنافسة في هذا السوق.



(د-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الإتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليص الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة.

تتعلق المخاوف في هذه الأسواق بسعر الوصول للخدمة وشروطها. ويمكن ملاحظة هذه المخاوف بسهولة، ومعالجتها بشكل عام من خلال تطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante). ولا تكفي المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) لمعالجة الضرر المحتمل أو الحيلولة دون حدوثه. وقد يواجه مقدمو الخدمة في ظل غياب المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) تبعات تجارية خطيرة، وعلى وجه الخصوص فان ذلك قد يؤخر دخول المنافسين الجدد إلى السوق، أو يحد من استمراريتهم.

### النتيجة:

يتسم هذا السوق بوجود عوائق دخول كبيرة (لا يمكن الدخول)، ولن يتطور إلى سوق تنافسي مع مرور الوقت، كما يعد أحد الأسواق التي لن تكون المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) فعالة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق. وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

## ٣-١٢ السوق رقم (١٢): خدمات التجوال الوطني بالجملة

### (أ) تحديد نطاق السوق

سوق الجملة هذا يشمل خدمة تجوال المستخدمين بين شبكات الإتصالات المتنقلة المحلية.

## (ب) وضع السوق

يوجد في المملكة العربية السعودية حالياً مستخدم واحد فقط لهذه الخدمة (شركة الاتصالات المتنقلة السعودية - زين)، ومقدما خدمة محتملان، وهما شركة الاتصالات السعودية وشركة اتحاد اتصالات (موبايلي). وقد أبرمت شركة (زين) اتفاقية تجارية من أجل الحصول على هذه الخدمة مع شركة (موبايلي) إلى أن تكمل بناء شبكتها. ولا يتوقع دخول المزيد من العملاء خلال الفترة المقررة لهذا التقرير.

لذا لا يحتاج الأمر إلى تدخل الهيئة في هذا الوقت الحاضر. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه مطبق من قبل الهيئات التنظيمية في دول أخرى متقدمة.

### النتيجة:

يتم تحديد هذا السوق كسوق مستقل؛ ولا توجد حاجة لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) في الوقت الحالي. وعند ظهور حاجة لذلك، يمكن للهيئة مراجعة السوق، سواء كان ذلك بناءً على رغبتها الخاصة أو بناءً على طلب يرد إليها.

وبناءً على ذلك، لا تنوي الهيئة اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بهذا السوق في الوقت الحاضر.

## ٣-١٣ السوق رقم (١٣): خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالجملة

### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي هذا السوق تقديم خدمات الاتصال الصوتي الدولي بالجملة. ويشمل هذا السوق التوفير الذاتي للخدمة ذات الصلة.

### (ب) القابلية للتبديل من جانب الطلب

من المحتمل جداً أن يحقق اختبار الزيادة الافتراضية للسعر (أي زيادة طفيفة ولكنها مؤثرة في السعر، ولفترة غير مؤقتة SSNIP) ربحاً. فالمشغلون الآخرون يحتاجون هذه الخدمة، لتوفير

خدمات التجزئة الخاصة بهم. وإذا زاد سعر هذه الدقائق بنسبة ٥٪، فلن يتمكن المشغلون الآخرون من استبدالها بخدمة أخرى. وذلك لعدم توفر بديل مناسب. ومن المحتمل جداً أن يسعى المشغلون الآخرون إلى نقل التكاليف الناتجة عن هذه الزيادة إلى المستخدمين النهائيين، مع مراعاة المدى الذي تسمح به المنافسة في سوق التجزئة.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب العرض

من غير المتوقع أن يؤدي اختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (بنسبة ٥٪) إلى تشجيع مقدمي الخدمة الآخرين لدخول السوق. حيث يتطلب ذلك استثمارات ضخمة لدخول السوق ومن غير المرجح أن يكون هذا الإختبار كافياً للتشجيع على ذلك الاستثمار. فالدخول إلى السوق يستلزم توفر مقاسم، وشبكة تراسل دولية، إضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية مع مشغلين دوليين لتمكين مقدم الخدمة من تقديم خدمة إيصال المكالمات الدولية من وإلى المملكة.

### (د) تحديد السوق بناء على مسار تمرير الحركة

علق بعض المشاركين في إجراءات طلب مرئيات العموم، بأن هذا السوق ربما من الأفضل اعتباره كمجموعة أسواق مختلفة محددة على أساس المسار بدلاً من أن يكون سوقاً منفرداً، بناءً على إمكانية تفاوت مستوى المنافسة في كل مسار لتمرير الحركة.

وترى الهيئة أنه من غير العملي تحديد أكثر من (٢٠٠) سوق جملة مختلف وتنظيمها بشكل منفصل، كما أن مثل هذا الأسلوب غير معمول به في الدول الأخرى المتقدمة. ويشير تنوع المسارات الدولية وإجمالي الاتفاقيات الدولية المتاحة في هذا السوق إلى ضعف الفائدة التي يمكن الحصول عليها لو تم تحديد السوق بناءً على مسارات الحركة. كما أنه تتوفر لدى مقدمي الخدمة شبكتهم الدولية الخاصة، أو يمكنهم الحصول على خدمات الاتصال بالجملة لكافة أو معظم المسارات من خلال اتفاقيات مع مشغلين دوليين أو مع المنافسين. وهو ما قد يمكنهم من الحصول على مزيج مثالي لتقديم الخدمات الدولية. وبناءً على ذلك، فإن من الأفضل أن يغطي نطاق السوق كافة المسارات. ومع ذلك، تتفهم الهيئة المخاوف التي قد تظهر عندما يكون لمقدم الخدمة شركات تابعة في دول أخرى، عندها سوف تتاح الفرصة والقدرة على خفض الأسعار إلى

اقل من سعر تكلفة المنافسين. ويمكن معالجة هذا الأمر بشكل مناسب من خلال المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) وفقاً لما سيتم مناقشته في القسم التالي.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

يتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### (هـ-١) ما إذا كان سوق الاتصالات خاضعاً لعوائق دخول عالية ودائمة

العوائق التنظيمية موجودة وتتمثل في ضرورة الحصول على ترخيص فردي للدخول إلى السوق. ويذكر هنا أنه عندما تم فتح أسواق المكالمات الدولية للمنافسة في البلدان الأخرى ركزت الشركات الجديدة على تقديم خدمات المكالمات الدولية على مستويي التجزئة والجملة. ويعود هذا الأمر إلى أن هوامش الربح وفرص الربح المستقبلية مقارنة بالاستثمار تبدو محفزة وجذابة. وعلى الرغم من أن أسعار المكالمات الصوتية الدولية بالجملة انخفضت بشكل كبير خلال العقد الماضي، وذلك لعدة أسباب منها دخول التقنيات المعتمدة على بروتوكول الإنترنت (IP) التي توفر ساعات كبيرة بتكلفة منخفضة، إلا أن هذه النوعية من الخدمات لا تزال جذابة مقارنةً بالاستثمارات المطلوبة.

وفيما يتعلق بالموارد والاستثمارات، فإن عوائق الدخول إلى السوق ليست كبيرة نسبياً، كما أنه يوجد بالسوق حالياً ثلاثة مقدمي خدمة يتوفر لديهم بوابات للخدمات الدولية.

#### (هـ-٢) ما إذا كان سوق الاتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط،

ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي

سوف يتجه هذا السوق في المدى القصير والمتوسط نحو المنافسة المناسبة لحماية مصالح المستخدمين نظراً للعدد الكبير من مقدمي الخدمة الدوليين على مستوى العالم، وعدد مقدمي الخدمة المرخص لهم في المملكة. كما أنه من الصعب إظهار أي شكل من أشكال السيطرة في هذا السوق، وتزداد تلك الصعوبة عن مثيلتها في الأسواق المحلية. كذلك لا يوجد قائد تسعيري

في هذا السوق ويوجد كافة مقدمو الخدمة أنه يتعين عليهم الاستجابة لكل مبادرات التسعير المقدمة من مقدمي الخدمة الآخرين.

(هـ-٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الاتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليل الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة.

من المحتمل أن تكون المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) كافية لمعالجة المخاوف التي قد تنشأ في هذا السوق نتيجة للسيطرة. فالمنافسة موجودة بالفعل في هذا السوق. وعلاوة على ذلك، لا تعد المنافسة ضعيفة إلى المدى الذي يمكن أن يمثل فيه السلوك غير التنافسي خطراً على الآخرين قبل تطبيق المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post). وفي حالة حدوث أي مخاوف في هذا السوق، فإنها قد تنحصر في التعامل الحصري أو حرب الأسعار. وفي كلتا الحالتين، يفترض أن تكفي المتطلبات التنظيمية للحد من الممارسات الغير التنافسية، لمعالجة المشكلة حيث يمكن للهيئة استخدام سلطتها الممنوحة لها بموجب المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية لمطالبة كافة مقدمي الخدمة، سواء كانوا مسيطرين أم لا، بإشعار الهيئة بأي تغيير في الأسعار، وإيقاف تطبيق أي تغييرات لحين مراجعتها وتحليلها. كذلك يمكن تطبيق المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post). كما أنه من الصعوبة أن يحدث في هذا السوق حصريّة في التعامل أو تمييز بين العملاء أو رفض تقديم الخدمة، ويمكن للهيئة معالجة الشكاوى في حال ورودها على سلوك معين، قبل أن يؤثر بصورة واضحة على المنافسين الآخرين. فكافة المنافسين في هذا السوق في المملكة يملكون القوى التنافسية ولهم ارتباطاتهم في الأسواق الخارجية.

### النتيجة:

يتم تحديد هذا السوق كسوق مستقل؛ وتشير دراسة المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي إلى ما يلي:

- باستثناء المتطلبات التنظيمية للحصول على التراخيص، فإن العوائق التي تقف أمام الدخول إلى السوق ليست عالية، حيث يوجد ثلاثة مقدمين للخدمة تعدوا هذه المرحلة ويتنافسون في هذا السوق
  - في الوقت الحاضر، لا يوجد بالسوق منافسون يتصرفون أو لديهم القدرة على التصرف كمقدمي خدمة مسيطرين، وسيكون ذلك واضحاً أكثر عندما يكتسب مقدما الخدمة الثالث للاتصالات المتنقلة والثاني للاتصالات الثابتة حصة أعلى في السوق.
  - تبدو المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) كافية لتنظيم السلوك الذي قد يشكل خطراً محتملاً من السيطرة.
- وبالتالي لا تنوي الهيئة تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

### ٣-١٤ السوق رقم (١٤) خدمة إنشاء المكالمات الصوتية على شبكة الإتصالات الثابتة بالجملة

#### (أ) تحديد نطاق السوق

يغطي سوق الجملة هذا إنشاء المكالمات الصوتية من مواقع الإتصالات الثابتة، حيث يقوم العميل المتصل بتحديد الشبكة التي ستنقل عليها المكالمة. كما يغطي هذا السوق التوفير الذاتي لخدمات إنشاء المكالمات الصوتية على شبكة الإتصالات الثابتة.

#### (ب) وضع نطاق السوق

هذه الخدمة غير مقدمة في المملكة حالياً. وقد يبدأ تقديم الخدمة خلال فترة إعداد هذا التقرير.

### (ج) القابلية للتبديل من جانب الطلب

على النقيض من خدمة إنهاء المكالمات على شبكة الاتصالات الثابتة (التي لا يتحكم فيها المستخدم المتلقي للمكالمة أو لا يدفع رسوم استقبال المكالمة)، فإن خدمة إنشاء المكالمات، يكون للمستخدم المتصل الخيار في قبول السعر المقرر لإنشاء المكالمات، كما يمكنه السعي لنقل خدمة النفاذ الخاصة به إلى مقدم خدمة آخر. وبناءً على ذلك، فإن مقدم خدمات إنشاء المكالمة بالجملة لا يتمتع بسياسة احتكارية فعالة كما هو الحال في خدمات إنهاء المكالمات؛ فعلى سبيل المثال، يقوم المستخدم باختيار إجراء مكالمات داخلية يقوم بتمريرها مقدم خدمة خلاف مقدم الخدمة الموفر لخدمة النفاذ بالاتصالات الثابتة، ويقصد بهذه الخدمة، الاختيار المسبق للناقل أو (CPS). فإذا قام مقدم خدمة النفاذ للاتصالات الثابتة، في هذه الحالة، بزيادة تكاليف إنشاء المكالمات إلى الناقل المحدد مسبقاً، فمن المتوقع إلى حد بعيد أن يتم تحويل هذه الزيادة إلى المستخدم النهائي. ونظراً لتأثره المباشر فإن بإمكان المستخدم الانتقال إلى مقدم خدمة نفاذ آخر.

لو افترضنا أن مقدم خدمة النفاذ للاتصالات الثابتة محتكراً وطبقنا زيادة في السعر SSNIP، فمن المحتمل أن تكون هذه الزيادة مريحة. وسيكون أمام المستخدم خيار نقل خدمته إلى شبكة اتصالات متنقلة، ولكن يتباين السعر والميزات الأخرى للنفاذ عن طريق الاتصالات المتنقلة إلى حد كبير ومن المحتمل ألا يكون ذلك خياراً مناسباً.

### (د) القابلية للتبديل من جانب العرض

ترى الهيئة أنه لا يوجد مقدم خدمة يمكن جذبته إلى السوق استجابة لإختبار الزيادة الافتراضية للسعر SSNIP (بنسبة ٥٪). كما لا يمكن مقارنة قدرة مقدم الخدمة الراغب في دخول هذا السوق مع التكاليف الثابتة والعالية المرتبطة بإنشاء البنية التحتية. كما أن تبني الهيئة لمبدأ الحيادية في التقنية مع تحديد إطار للخدمة سيجعل من مقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة غير مؤهلين لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة.

(هـ) تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف السوق مناسباً لتطبيق التنظيم اللازم للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)

بتطلب الأمر تحليل المعايير الثلاثة الواردة في الفقرة (٢-٣-٥) من الإطار التنظيمي، على النحو التالي:

#### هـ- (١) ما إذا كان سوق الإتصالات خاضعا لعوائق دخول عالية ودائمة.

يخضع توفير خدمات النفاذ إلى شبكة الإتصالات الثابتة بالتجزئة لعوائق تنظيمية، حيث لا بد من الحصول على ترخيص فردي. وتخضع هذه التراخيص للشروط والأحكام التي تقررها الهيئة.

علاوة على ذلك، وبشكل عام لا يمكن تكرار بناء بعض أجزاء البنية التحتية المطلوبة أو إعادة استخدام قنوات ومسارات الكوابل والبرابخ لعدم جدوى ذلك اقتصاديا، ومن ثم توجد ميزة تنافسية كبيرة لصالح المشغل التاريخي مقارنة بمنافسيه.

وتعد عوائق الدخول هذه غير مؤقتة، حيث امتدت لفترة طويلة، ومن المحتمل عدم تقليصها في المدى القصير والمتوسط.

#### هـ- (٢) ما إذا كان سوق الإتصالات يتجه بشكل طبيعي على المدى القصير أو المتوسط،

ويتصف بمنافسة كافية تحقق الحماية لمصالح المستخدمين، دون وجود تدخل تنظيمي

تتسم مكونات شبكة النفاذ المحلية بالمحدودية، نظراً لعدم جدوى تكرار بناءها بشكل عام من الناحية الاقتصادية، واحتمال عدم تغير ذلك مع مرور الوقت. وعلى الرغم من تلبية الطلب على خدمات الإتصالات الثابتة في بعض المناطق نتيجة لبدء تشغيل التقنيات الجديدة للمناطق العريضة والشبكة اللاسلكية لمقدمي الخدمة الآخرين، فإن توفير بدائل منافسة تغطي معظم مناطق المملكة والحصول على حصة سوق كبيرة سوف تستغرق وقتاً طويلاً، حيث أن أمام القوى التنافسية الناشئة وقت ليس بالقليل للوصول بمستوى المنافسة إلى وضع يكفي لحماية مصالح المستخدمين، نظراً لما تستغرقه من زمن أطول في أكمال ترتيبات تأسيس شركاتهم وتقييم السوق والحصول على التراخيص للمشغلين الإضافيين لتقديم الخدمات جديدة ومتنوعة.



هـ- (٣) إذا كان تطبيق التنظيم الخاص بمعالجة ممارسات السيطرة بعد وقوعها (Ex-post) في سوق الاتصالات، كافياً عن تطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante)، وذلك لتقليص الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة.

ترتبط المخاوف المتوقعة في هذا السوق بالسعر وظروف النفاذ الأخرى لخدمة إنشاء المكالمات، ويمكن معالجة هذه المخاوف بشكل عام من خلال تطبيق المتطلبات التنظيمية للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante). حيث لن تكفي المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) لمعالجة الضرر المحتمل أو عدم تكرار حدوثه. وقد يواجه مقدمو الخدمة في ظل غياب المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) تبعات تجارية خطيرة بالنسبة لمقدمي الخدمة الجدد الذين يسعون إلى لفت أنظار مقدمي خدمات المعلومات إلى شبكاتهم، أو توفير خدمات داخلية بديلة، أو خدمات أخرى لمستخدميهم الحاليين.

### النتيجة:

يتم تحديد هذا السوق كسوق مستقل؛ فهو يتصف بوجود عوائق دخول كبيرة، ولن يتطور إلى سوق تنافسي مع مرور الوقت، كما يعد أحد الأسواق التي لن تعالج فيها المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) بشكل فعال للحد من الضرر المحتمل من السيطرة على السوق. وبناءً على ذلك، ينبغي تعيين هذا السوق لتطبيق المتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante).

## ٤ السيطرة

تم دراسة وجود مقدم خدمة واحد أو أكثر مسيطر في أي سوق من الأسواق المحددة سابقاً، أخذاً في الاعتبار الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية، والمعايير الواردة في الفقرة (٢-٤) من الإطار التنظيمي لتحديد وتصنيف الأسواق والسيطرة، والموضحة أدناه:

### نص المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات

#### المادة الثلاثون: تصنيف مقدمي الخدمة المسيطرين

١-٣٠ وفقاً لحكم المادة الأولى من النظام يجب تصنيف كل مقدم خدمة يحصل على (٤٠٪) أو أكثر من إجمالي إيرادات سوق اتصالات محدد كمقدم خدمة مسيطر في ذلك السوق، ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك بموجب قرار تصدره.

٢-٣٠ يجوز للهيئة تصنيف مقدم خدمة حصل على أكثر أو أقل من (٤٠٪) من إجمالي إيرادات سوق اتصالات محدد، كمقدم خدمة مسيطر، إذا كان يتمتع سواء بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بوضع اقتصادي قوي يمكنه من التصرف مستقلاً بدرجة ملحوظة عن المنافسين أو المستخدمين، مع الأخذ بعين الاعتبار حصته في السوق والعوامل المنصوص عليها في الفقرات (٣٠ - ٦ - ب) إلى (٣٠ - ٦ - و) من هذه المادة.

٣-٣٠ على الهيئة القيام بنشر قائمة محدثة بمقدمي الخدمات المسيطرين كافة تحدد فيها الأسواق المسيطرين عليها، والاحتفاظ بها في موقع الهيئة الرسمي على شبكة الإنترنت.

٤-٣٠ يجب أن تشمل القرارات التي تحدد مقدمي الخدمة المسيطرين، تحديد وتعريف الأسواق التي يسيطرون عليها.

٥-٣٠ يجب على الهيئة قبل إصدارها لأي قرار يحدد مقدم خدمة مسيطراً، القيام بالتشاور مع العموم ومقدم الخدمة المعني بذلك القرار، ويجب أن يكون هذا التشاور طبقاً للقواعد الإجرائية، ما عدا في حالة القرار الخاص بتحديد المشغل الحالي كمقدم خدمة مسيطر.

٦-٣٠ يجب على الهيئة عند تصنيف أحد مقدمي الخدمة كمقدم خدمة مسيطر أو تغيير ذلك التصنيف في سوق محدد، أن تأخذ بعين الاعتبار لهذا السوق العوامل التالية:

(أ) حصة مقدم الخدمة في السوق وما إذا كانت تمنحه وضعاً اقتصادياً قوياً يمكنه من التصرف مستقلاً بدرجة ملحوظة عن المنافسين أو المستخدمين، مع أخذ العوامل الأخرى المذكورة أدناه بعين الاعتبار.

(ب) عدد مقدمي الخدمة الآخرين، وحصصهم في السوق.

(ج) سلوك مقدم الخدمة في التسعير وقدرته على أخذ زمام المبادرة في تحديدها.

(د) إذا ما كان لدى مقدم الخدمة سيطرة حصرية أو غالبية على مرافق أساسية لتقديم الخدمات أو مرافق اتصالات تتيح له إمكانية الوصول إلى المستخدمين.

(هـ) توفر خدمات بديلة معقولة.

(و) طبيعة ومدى عوائق الدخول.

#### المعايير الإضافية الواردة في الفقرة (٢-٤) من الإطار التنظيمي:

١-٤-٢ مستوى حجم الحصاص السوقية، كما يظهر من الإيرادات، أو عدد المشتركين، أو إحصائيات أخرى ذات صلة.

٢-٤-٢ تطور الحصاص السوقية لمقدمي خدمات الاتصالات مع مرور الوقت.

٣-٤-٢ مستوى تغير أسعار خدمات الاتصالات لمقدم الخدمة خلال الفترة الماضية.

٤-٤-٢ قدرة مقدم خدمة الاتصالات على تحقيق أرباح غير عادية.

٥-٤-٢ الموارد المالية لمقدم خدمة الاتصالات، وإمكانية الحصول على التمويل.

٦-٤-٢ مدى تنوع خدمات مقدم خدمة الاتصالات وتكاملها، ووجود شبكة توزيع متطورة.

٧-٤-٢ قدرة مقدم خدمة الاتصالات على الاستفادة من تقنيات لا يمكن للمنافسين الاستفادة منها.

٨-٤-٢ قدرة مقدم خدمة الاتصالات على الحصول على عقود ذات طابع تفضيلي أو طويلة المدى؛ لتقديم الخدمات ذات الصلة لكبار المستخدمين.

## العوامل التي تم اعتبارها في هذا التقرير، مرقمة وملخصة كما يلي:

- ١) الحصة السوقية التي تمثل النسبة المئوية التي يملكها مقدم الخدمة في السوق فيما يتعلق بإعداد المشتركين أو الإيرادات أو حجم الحركة.
- ٢) القدرة على التصرف بشكل مستقل.
- ٣) تركيبة السوق.
- ٤) سلوك التسعير.
- ٥) السيطرة على المرافق الأساسية.
- ٦) توفر الخدمات البديلة.
- ٧) عوائق الدخول.
- ٨) تركيز السوق - توزيع الحصص بين مقدمي الخدمات في السوق.
- ٩) تطور وتغير حصص السوق مع مرور الوقت.
- ١٠) اختلاف الأسعار مع مرور الوقت.
- ١١) القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية.
- ١٢) المصادر المالية والوصول إلى رأس المال.
- ١٣) التكامل الرأسي وشبكات التوزيع.
- ١٤) القدرة التفضيلية على الوصول إلى التقنية المتطورة.
- ١٥) العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات لكبار العملاء.

وتلك العوامل قد لا تكون ذات علاقة ببعض الأسواق محل الدراسة، فقد اتضح للهيئة، في دراسة المعايير رقم (١٢، ١٣، ١٤) المشار إليها أعلاه، أنها لا تؤثر بشكل عام على تقييم السيطرة في الأسواق الجاري دراستها، أو أن تأثيرها سيكون مشتركاً بين جميع الأسواق. وحرصاً على الإيجاز، فقد تمت مناقشة آثارها على جميع الأسواق، ولم يتم تكرار ذلك التقييم في كل سوق على حده. وذلك على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالمعيار رقم (١٢)، فإن كافة مقدمي الخدمة يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى المصادر المالية ورأس المال لدعم استثماراتهم وعملياتهم في الأسواق. ولا يتضح تمييز أحد مقدمي الخدمة بالمصادر المالية والوصول إلى رأس المال في الوقت الذي يصعب فيه حصول مقدمو الخدمة الآخرون على ذلك في أي من الأسواق المحددة، وبالتالي عدم قدرة مقدم خدمة معين في الحصول على قوة إضافية في السوق.
- فيما يتعلق بالمعيار رقم (١٣)، تم وصف شركة الاتصالات السعودية بأنها متكاملة رأسياً، حيث تستطيع تقديم مجموعة شاملة من خدمات الاتصالات الثابتة والاتصالات المتنقلة والخدمات ذات القيمة المضافة. وقد تم منح هذا الشركة أفضلية كبيرة في كل الأسواق، بالإضافة إلى الاستفادة من قوتها السوقية في حال غياب التنظيم. أما فيما يتعلق بتوفر شبكات التوزيع، قامت الهيئة بمراجعة الوضع في المملكة وخلصت إلى نتيجة مفادها أنه يتوفر من الناحية العملية العديد من منافذ التوزيع البديلة لكافة مقدمي الخدمة، وأن مقدمي الخدمة بإمكانهم إنشاء شبكات التوزيع دون أن تعيقهم الترتيبات الحصرية.
- فيما يتعلق بالمعيار رقم (١٤)، يتمتع كل مقدمي الخدمة في الأسواق بالقدرة على الوصول إلى أحدث التقنيات وإلى مصنعي أنظمة ومعدات الاتصالات الذين يوفر هذه التقنية على الصعيد الدولي. ويتسم سوق توفير الأنظمة والمعدات بالانفتاح والمنافسة الكاملة.

تم استخدام نفس التقييم للأسواق، المستخدم في هذه الوثيقة سابقاً لتسهيل الرجوع إليه.

## ١-٤ السوق رقم (١): خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة بالتجزئة

### ١-١-٤ الحصة السوقية

من الواضح أن شركة الاتصالات السعودية تقترب من الحصول على حصة بنسبة (١٠٠٪) في هذا السوق. وتتمتع شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) بتغطية ضئيلة إلى حد ما مع استخدامها شبكة الواي ماكس (WiMAX)، وتمتلك الشركة حالياً حصة سوق محدودة.

### ٢-١-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

في حالة استبعاد القيود التنظيمية، فإن شركة الاتصالات السعودية تتمتع بالقدرة على التصرف بشكل مستقل عن منافسيها ومشاركتيها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى الواردة أدناه.

### ٣-١-٤ تركيبة السوق

يعمل في هذا السوق مشغل رئيسي يقدم الخدمة منذ فترة طويلة، وثلاثة مشغلين جدد للخدمات تم اختيارهم للحصول على التراخيص اللازمة. وقد تم مؤخراً منح ترخيص لأحد مقدمي الخدمات الثلاثة (شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو))، وقد بدأ مؤخراً في تقديم خدماته تجارياً.

### ٤-١-٤ سلوك التسعير

أسعار شركة الاتصالات السعودية خاضعة للتنظيم. وبناءً على ذلك، لا تمثل الأسعار الحالية سلوك شركة الاتصالات السعودية وحدها. وتعطي حصة السوق الكبيرة لشركة الاتصالات السعودية ميزة توجيه الأسعار في هذا السوق. وعليه فإنها تعتبر مبادرة تسعيرياً.

### ٥-١-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

تتحكم شركة الاتصالات السعودية في المرافق الأساسية المطلوبة لتوفير الخدمات في هذا السوق، بما في ذلك:

- حق الطريق.
  - شبكة ضخمة من مجاري الكوابل، تدعم شبكة نفاذ المشتركين.
  - أبراج في مواقع مناسبة.
  - شبكة نفاذ للمشاركين واسعة النطاق (تتضمن الشبكة النحاسية).
- تعد هذه المرافق أساسية لصعوبة تكرارها وإعادة بناءها اقتصادياً في معظم المواقع.

#### ٦-١-٤ توفر الخدمات البديلة

تعتبر الإتصالات المتنقلة من الخدمات البديلة لبعض المشتركين عن الإتصالات الصوتية الثابتة. ومع هذا تتمتع خدمات النفاذ بالإتصالات الثابتة والمتنقلة بخصائص واستخدامات مختلفة، ولا تعد خدمات النفاذ للإتصالات المتنقلة بدائل مباشرة لخدمات النفاذ للإتصالات الثابتة. فعلى سبيل المثال، لا تعد خدمات النفاذ بالإتصالات المتنقلة خدمات منزلية، ولا تتناسب مع العديد من البيئات كالمنازل ومكاتب الشركات وغيرها.

#### ٧-١-٤ عوائق الدخول

يخضع تقديم خدمات النفاذ بالإتصالات الثابتة ذات البنية التحتية لضوابط تنظيمية، حيث يخضع الدخول للحصول على ترخيص فردي وفق الشروط والمتطلبات التي تقرها الهيئة؛ ويتطلب الدخول للسوق توفير رأس مال كبير وموارد أخرى ضخمة ليكون المشغل الجديد فاعلاً في السوق.

#### ٨-١-٤ تركيز السوق

يتسم هذا السوق بالتركيز الشديد. وتتمتع شركة الإتصالات السعودية بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً.

#### ٩-١-٤ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

يتوقع تنامي الحصة السوقية للشركات الجديدة مع مرور الوقت، ومع ذلك تتوقع الهيئة أن تحتفظ شركة الإتصالات السعودية بحصة سوق كبيرة لمدة تتجاوز الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ٤-١-١٠ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

يخضع تغيير أسعار خدمات شركة الاتصالات السعودية للمراجعة والدراسة من قبل الهيئة. وتعكس التغيرات التسعيرية مع مرور الزمن سياسة الهيئة وليس فقط الرؤية التجارية لشركة الاتصالات السعودية.

#### ٤-١-١١ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

(في حال غياب التنظيم تتمتع شركة الاتصالات السعودية بإمكانية تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق).

#### ٤-١-١٢ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات لكبار المشتركين

نظراً للواقع التاريخي في هذا السوق، تتمتع شركة الاتصالات السعودية بترتيبات طويلة الأجل مع كبار المشتركين ومن ضمنهم الجهات الحكومية. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه الترتيبات هي ترتيبات حصرية أو تمنع المشتركين من المشاركة أو اخذ كافة متطلباتهم أو جزء منها عن طريق مقدمي الخدمة الآخرين في الوقت الحالي أو في المستقبل. وفي حال منح تخفيضات في الأسعار أو أي ترتيبات أخرى للحفاظ على المشتركين، فيمكن للهيئة دراستها ومراجعتها، ويمكن معالجة أي سلوك غير تنافسي من خلال لمتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post).

#### النتيجة:

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق، للأسباب التالية:

- تمتعها بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً، في سوق (يتسم بوجود عوائق عالية ودائمة أمام الدخول إليه، والخدمات البديلة محدودة،
- تمتعها بسيطرة على المرافق الأساسية ذات الصلة،
- تمتعها بقدرة واضحة على التصرف بشكل مستقل، في حال غياب التنظيم.
- علاقة شركة الاتصالات السعودية بكبار المشتركين والتي تنامت مع مرور الوقت.



## ٢-٤ السوق رقم (٢) خدمات المكالمات الثابتة الصوتية المحلية والداخلية بالتجزئة

### ١-٢-٤ الحصة السوقية

تتمتع شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً في هذا السوق، ولا يتمتع مشغل الاتصالات الثابتة الجديد شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) بحصة ملموسة في هذا السوق حالياً.

### ٢-٢-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

إذا استبعدنا القيود التنظيمية، فإن شركة الاتصالات السعودية تتمتع بالقدرة على التصرف بشكل مستقل عن منافسيها ومشاركيها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

### ٣-٢-٤ تركيبة السوق

يعمل في هذا السوق مشغل رئيسي يقدم الخدمة منذ فترة طويلة، وثلاثة مقدمي خدمة جدد تم اختيارهم للحصول على التراخيص اللازمة. وقد حصل أحد مقدمي الخدمات الثلاثة على ترخيص وبدأ فعلياً في تقديم خدماته التجارية للاتصالات الصوتية الثابتة.

### ٤-٢-٤ سلوك التسعير

أسعار شركة الاتصالات السعودية خاضعة للتنظيم. وبناءً على ذلك، لا تمثل الأسعار الحالية سلوك شركة الاتصالات السعودية وحدها.

### ٥-٢-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

يتم دعم خدمات الاتصالات المحلية والداخلية بشبكات تستخدم تقنية تبديل الدوائر (Circuit-Switched). وتتسم أنظمة تبديل الدوائر بإمكانية تكرارها ومضاعفتها من الناحية الاقتصادية، ولكن يتعذر تكرار أنظمة التراسل و البنية التحتية التي تعتمد عليها في عملها على المستوى الداخلي. ويجري حالياً بناء الشبكات المنافسة التي تعتمد على الألياف الضوئية والنطاق العريض باستخدام التقنيات اللاسلكية، وبشكل خاص في المناطق العمرانية، ومع ذلك، لا يُتوقع في نطاق الفترة الزمنية لهذا التقرير أن تصل هذه الشبكات إلى مستوى تغطية يضاهي تغطية الشبكة التقليدية التي تديرها شركة الاتصالات السعودية.



#### ٤-٢-٦ توفر الخدمات البديلة

يمكن استخدام الإتصالات المتنقلة كبديل لمعظم المكالمات الصوتية الثابتة المحلية والداخلية، ولكن مع وجود اختلاف في الخصائص وفي التسعير الذي يشمل تكلفة إضافية للميزات المختلفة والإمكانات المتباينة (مثل قابلية التنقل). كما أن ارتفاع تكلفة استخدام الإتصالات المتنقلة، وفقاً لما تمت مناقشته في القسم رقم ٢-٣ (ب)، سيؤدي إلى محدودية الاستبدال بين الخدمتين في هذه المرحلة.

#### ٤-٢-٧ عوائق الدخول

يخضع تقديم خدمات المكالمات الثابتة ذات البنية التحتية للعوائق تنظيمية، حيث يخضع الدخول للحصول على ترخيص فردي؛ يخضع لشروط ومتطلبات تقرها الهيئة.

#### ٤-٢-٨ تركيز السوق

يتسم هذا السوق بالتركيز الشديد، حيث تتمتع شركة الإتصالات السعودية بنسبة (١٠٠٪) تقريباً من حركة المكالمات الصوتية الثابتة.

#### ٤-٢-٩ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

تتوقع الهيئة أن تحصل الشركات الجديدة على حصص سوقية مع مرور الوقت، ومع ذلك تتوقع الهيئة أن تحتفظ شركة الإتصالات السعودية بحصة سوق كبيرة لمدة تتجاوز الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ٤-٢-١٠ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

يخضع تغيير أسعار خدمات شركة الإتصالات السعودية للمراجعة والدراسة من قبل الهيئة. وتعكس التغيرات التسعيرية مع مرور الزمن سياسة الهيئة وليس فقط الرؤية التجارية لشركة الإتصالات السعودية.

#### ٤-٢-١١ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

في حال غياب التنظيم، تتمتع شركة الإتصالات السعودية بإمكانية تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق.

#### ٤-٢-١٢ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار المشتركين

نظراً للواقع التاريخي في هذا السوق، تتمتع شركة الاتصالات السعودية بترتيبات طويلة الأجل مع كبار المشتركين ومن ضمنهم الدوائر الحكومية. وفي حال منح تخفيضات كمية في الأسعار أو أي ترتيبات أخرى للحفاظ على المشتركين، فيمكن للهيئة دراستها ومراجعتها، ويمكن معالجة أي سلوك غير تنافسي من خلال متطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post).

#### النتيجة:

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق، للأسباب التالية:

- تمتعها بنسبة (١٠٠٪) تقريباً من هذا السوق.
  - كونها مقدم الخدمة الرئيسي في سوق عالي التركيز في الوقت الذي لا يزال فيه مقدمو الخدمة الثلاثة المرخص لهم كيانات صغيرة، سواء كانوا منفردين أو مجتمعين.
  - تمتعها بالقدرة على التصرف بشكل مستقل فيما يتعلق بالأسعار، في غياب الضوابط التنظيمية.
  - علاقة شركة الاتصالات السعودية بكبار المشتركين والتي تنامت بمرور الوقت.
- ومن ناحية أخرى، سيكون لتوفر بدائل المكالمات الصوتية بالاتصالات المتنقلة تأثير على هذا السوق، ولكن من غير المتوقع أن تؤثر على النتائج الحالية في الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ٤-٣ السوق رقم (٥) خدمات المعطيات في المواقع الثابتة لقطاع الأعمال بالتجزئة

#### ٤-٣-١ الحصة السوقية

لا يتوفر لدى الهيئة معلومات محددة، ولم يقدم أي من المشاركين في مرئيات العموم أي أرقام وبيانات حول ذلك؛ ولكنها تقدر أن حصة شركة الاتصالات السعودية تتجاوز (٩٠٪) في كل سوق من الأسواق الفرعية لخدمات الدوائر الرقمية المؤجرة وخدمات بروتوكول الإنترنت للشبكات الافتراضية (IP-VPN).

#### ٢-٣-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

في ظل غياب التنظيم، تتمتع شركة الاتصالات السعودية بالقدرة على التصرف بشكل مستقل عن عملائها ومنافسيها، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

#### ٣-٣-٤ تركيبة السوق

يوجد مقدم خدمة تاريخي رئيسي ويقدم الخدمة منذ فترة طويلة، ومقدمًا خدمة معطيات مرخص لهما. كما تم اختيار ثلاثة مقدمي خدمة جدد لتقديم خدمة الاتصالات الثابتة ذات البنية التحتية للحصول على التراخيص؛ وقد تم إصدار ترخيص لأحد مقدمي الخدمة الثلاثة وقد بدأ فعلياً في تقديم عملياته التجارية، ويتسم مقدمو الخدمة المنافسون المرخص لهم بأنهم كيانات صغيرة، كما أن لديهم حضوراً محدود نسبياً في السوق في هذه المرحلة.

#### ٤-٣-٤ سلوك التسعير

الأسعار في هذا السوق خاضعة للتنظيم. وتعد شركة الاتصالات السعودية مبادرة تسعيراً.

#### ٥-٣-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

تستخدم هذه الخدمات مرافق وصول أساسية مماثلة لتلك الواردة في الفقرة رقم (٤-١-٥). ومع ذلك، تتجاوز التقنيات الأخرى مثل الواي ماكس (WiMAX) هذه المرافق لتمثل خدمة تنافسية ذات بنية تحتية. ويتوقع أن يساهم الاستمرار في إنشاء وصلات الألياف الضوئية وشبكات الألياف الضوئية المحلية في التقليص من تأثير السيطرة على المرافق الأساسية بشكل تدريجي.

#### ٦-٣-٤ توفر الخدمات البديلة

تعد الخدمات المتوفرة في هذا السوق إلى حد ما بديلة لبعضها؛ وتستخدم مجموعة الخدمات التي تشكل هذا السوق عادة من جانب شركات متوسطة إلى شركات كبيرة بهدف إجراء الاتصالات الداخلية أو للاتصال فيما بين مجموعاتها المغلقة من الموردين وكبار العملاء. وفي واقع الأمر، لا تُستبدل هذه الخدمات بخدمات المعطيات الأخرى مثل خدمات الإنترنت عن طريق النطاق العريض التي يستخدمها المشتركون من الأفراد والشركات للوصول إلى شبكة الإنترنت العامة.

#### ٧-٣-٤ عوائق الدخول

يخضع دخول السوق للحصول على ترخيص. وتتطلب الشبكة الأساسية التي يتم توفير الخدمات من خلالها إلى توفير استثمارات كبيرة للتأسيس والتشغيل. وهذه عوائق كبيرة أمام دخول السوق.

#### ٨-٣-٤ تركيز السوق

يتسم هذا السوق بالتركيز الشديد. راجع الفقرتين (٤-٣-١) و (٤-٣-٣).

#### ٩-٣-٤ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

تتوقع الهيئة أن تتطور الخدمات في هذا السوق نحو التطبيقات المعتمدة على بروتوكول الإنترنت على شبكات النطاق العريض؛ وقد يوفر هذا التطور فرصة لتطور المنافسة وحصول الشركات الجديدة على حصة من خلال إيصال الخدمات عن طريق الشبكات الأساسية الجديدة للنطاق العريض بدلاً من الشبكات ذات الخدمات المحددة. ومع ذلك، تتوقع الهيئة أن تحتفظ شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق عالية لمدة تتجاوز الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ١٠-٣-٤ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

يخضع تغيير أسعار خدمات شركة الاتصالات السعودية للمراجعة والدراسة من قبل الهيئة. وتعكس التغيرات التسعيرية مع مرور الزمن سياسة الهيئة وليس فقط الرؤية التجارية لشركة الاتصالات السعودية.

#### ١١-٣-٤ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

في حالة غياب التنظيم تتمتع شركة الاتصالات السعودية بإمكانية تحقيق أرباح كبيرة وعالية في هذا السوق.

#### ١٢-٣-٤ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار العملاء

نظراً للواقع التاريخي في هذا السوق، تتمتع شركة الاتصالات السعودية بترتيبات طويلة الأجل مع كبار المشتركين من ضمنهم الجهات الحكومية. وفي حال منح تخفيضات كمية في الأسعار

أو أي ترتيبات أخرى للحفاظ على المشتركين، فيمكن للهيئة دراستها ومراجعتها، ويمكن معالجة أي سلوك غير تنافسي من خلال لمتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post).

### النتيجة:

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق، للأسباب التالية:

- تمتعها بحصة كبيرة في السوق، ويتوقع أن تحتفظ بحصة عالية تتجاوز الفترة الزمنية لهذا التقرير؛
- وجود مقدمي خدمة منافسين مرخص لهم في هذا السوق يشكلون كيانات صغيرة ذات حضور محدود نسبياً في هذه المرحلة؛
- تمتعها، في حالة غياب التنظيم، بالقدرة على التصرف بشكل مستقل وتحقيق أرباح عالية في هذا السوق.

## ٤-٤ السوق رقم (٦) خدمات النفاذ إلى الإنترنت عن طريق النطاق العريض الثابت بالتجزئة

### ٤-٤-١ الحصة السوقية

تتمتع شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً في هذا السوق؛ ومن الناحية النسبية، لا يتمتع مقدما خدمة المعطيات المرخص لهما ومقدم خدمة الاتصالات الثابتة الذي بدأ مؤخراً في تقديم خدماته التجارية بحصة كبيرة في هذا السوق في الوقت الحالي.

### ٤-٤-٢ القدرة على التصرف بشكل مستقل

في ظل غياب التنظيم، من المحتمل أن تتمتع شركة الاتصالات السعودية بالقدرة على التصرف بشكل مستقل عن مشتركها ومنافسيها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

### ٤-٤-٣ تركيبة السوق

يوجد مقدم خدمة حالي رئيسي يقدم خدماته منذ فترة طويلة وثلاث شركات جديدة، حيث تم منح ترخيص لأحدها مؤخراً وبدأت في تقديم خدماتها تجارياً، بينما ينتظر اثنان منهما

الحصول على التراخيص اللازمة. وعلاوة على ذلك، يوجد مقدما خدمة مرخص لهما يقومان بتقديم خدمة المعطيات.

#### ٤-٤-٤ سلوك التسعير

الأسعار وعمليات تغيير الأسعار خاضعة للتنظيم. وتعد شركة الإتصالات السعودية مبادر تسعيري في هذا السوق.

#### ٤-٤-٥ السيطرة على المرافق الأساسية

تسيطر شركة الإتصالات السعودية على مرفقين من مرافق البنية التحتية اللذان تعتمد عليها الخدمة للوصول إلى مواقع المشتركين، وهما: شبكة الكوابل النحاسية، وشبكة الألياف الضوئية (مواقع معينه). ولا يمكن تكرار هذه الشبكة من الناحية الاقتصادية، وعليه لن يتمكن المشتركون من الوصول للخدمة في العديد من المواقع، وبالتالي تشكل السيطرة على هذين المرفقين (الكوابل النحاسية والألياف الضوئية) سيطرة على المرافق الأساسية. ومن غير الوارد أن تتأثر هذه السيطرة بشكل كبير بإنشاء بنية أساسية بديلة في الفترة الزمنية لهذا التقرير. وعلى الرغم من استمرار نشر شبكات الألياف الضوئية البديلة، فمن المتوقع أن يستغرق الدور الذي ستلعبه بعض الوقت في تطوير منافسة فعالة.

#### ٤-٤-٦ توفر الخدمات البديلة

هذا السوق مخصص للنفاد إلى الإنترنت عن طريق النطاق العريض الثابت. ولا توجد خدمة بديلة توفر نفس الميزات التي يسعى إليها المستخدمون، وتحديدًا سرعات الاتصال العالية وانخفاض الأسعار، والاتصال المستمر بالإنترنت (always-on). وتنمو خدمات معطيات الإتصالات المتنقلة بشكل سريع إلا أنها تعتبر خدمات تكميلية إلى حد كبير، ومن المحتمل أن تظل على ما هي عليه نظراً لوجود خصائص خدمة مختلفة لديها فيما يتعلق بالسعة والأسعار.

#### ٤-٤-٧ عوائق الدخول

توجد عوائق تنظيمية أمام الدخول إلى السوق، متمثلة في ضرورة الحصول على التراخيص اللازمة. كما تدعو الحاجة إلى توفر موارد واستثمارات ضخمة للحصول على حصة كبيرة في هذا السوق على مستوى التجزئة.

#### ٤-٤-٨ تركيز السوق

يتسم هذا السوق بالتركيز الشديد، راجع الفقرتين (٤-٤-١) و(٤-٤-٣).

#### ٤-٤-٩ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

سوف تتطور حصص السوق مع مرور الوقت، عند بدء الشركات الجديدة في إنشاء شبكاتها وتقديم خدماتها. ومع ذلك، يتوقع أن يكون هذا التطور تدريجي، ولن يؤثر بشكل مباشر على وضع السوق أو حصة شركة الاتصالات السعودية في السوق في الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ٤-٤-١٠ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

تخضع الأسعار للدراسة والمراجعة من قبل الهيئة. وبالتالي سوف تعكس التغيرات التسعيرية مع مرور الوقت سياسة الهيئة إضافة إلى القوى التجارية.

#### ٤-٤-١١ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

في حال غياب التنظيم تتمتع شركة الاتصالات السعودية، بإمكانية تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق في الوقت الحالي.

#### ٤-٤-١٢ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار المشتركين

الخدمات في هذا السوق تستهدف كافة المشتركين من الأفراد والشركات. إذ لم تصمم هذه الخدمات للوفاء بالمتطلبات الخاصة لكبار المستخدمين. ومن غير الوارد في هذا السوق العثور على عقود تفضيلية أو طويلة الأجل لتقديم الخدمة مما يعود بالفائدة على كبار المستخدمين فقط، إلا في حال كانت الخدمات مدمجة ضمن مجموعة خدمات كحلول تلاءم كبار المستخدمين، تقدم أسعار وميزات أخرى تفضيلية.

#### النتيجة:

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق، للأسباب التالية:

- تتمتع شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً في سوق مركز ظهرت فيه مؤخراً شركات جديدة كمنافسين لها؛
- تتمتع الشركة، في حالة غياب التنظيم بالقدرة على التصرف بشكل مستقل مع إمكانية تحقيق أرباح غير عادية؛



- تمتع الشركة بالسيطرة على مرافق شبكات النفاذ التي تعد أساسية للمنافسين حتى يتسنى لهم تقديم الخدمات على نطاق واسع في هذا السوق؛
- وجود ضوابط تنظيمية كبيرة أمام الدخول إلى السوق.

#### ٥-٤ السوق رقم (٧) خدمات إنهاء المكالمات على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة

يمثل هذا السوق مجموعة من الأسواق، تمثل كل شبكة اتصالات ثابتة سوقاً مستقلة.

##### ١-٥-٤ الحصة السوقية

يتمتع كل مقدم خدمة يشغل شبكته بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) لإنهاء المكالمات على شبكته الخاصة بالاتصالات الثابتة، بغض النظر عن حصته في الأسواق الأخرى، بما في ذلك أسواق التجزئة.

##### ٢-٥-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

في غياب التنظيم، يتمتع كل مقدم خدمة بالقدرة على التصرف بشكل مستقل عن مشركيه، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

##### ٣-٥-٤ تركيبة السوق

يوجد مقدما خدمة حاليان: شركة الاتصالات السعودية، وشركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو)، ومقدما خدمة آخران متوقعان: شركة الاتصالات المتكاملة السعودية (SITC) وشركة الاتصالات الضوئية (OCC). ومع ذلك، سوف يسيطر مقدم خدمة واحد في كل سوق، وذلك لأن كل شبكة مقدم خدمة تحدد سوقاً منفصلاً.

##### ٤-٥-٤ سلوك التسعير

الأسعار في هذا السوق خاضعة للتنظيم.

##### ٥-٥-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

ليس له علاقة.

#### ٤-٥-٦ توفر الخدمات البديلة

لا توجد خدمات بديلة.

#### ٤-٥-٧ عوائق الدخول

لا يمكن الدخول باستثناء مقدم الخدمة الذي يشغل تلك الشبكة.

#### ٤-٥-٨ تركيز السوق

يوجد مقدم خدمة واحد فقط في كل سوق لإنهاء المكالمات، وعليه فإن السوق يعد مركزاً.

#### ٤-٥-٩ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

لن تتغير حصص السوق مع مرور الوقت.

#### ٤-٥-١٠ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

أسعار مقدم الخدمة المسيطر خاضعة للتنظيم. وتعكس تغيرات الأسعار مبادرات الهيئة، وليس بالضرورة المصالح التجارية لمقدم الخدمة.

#### ٤-٥-١١ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

يوجد دليل واضح على القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق، لأن مقدمي الخدمة الآخرين سيكونون في حاجة إلى خدمة إنهاء المكالمات لإكمال المكالمات التي يجريها مشتركهم.

#### ٤-٥-١٢ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار المشتركين

لا ينطبق.

## **النتيجة:**

تعد شركة الاتصالات السعودية وشركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) مقدما خدمة مسيطرين في هذا السوق. (وسوف تسيطر شركة الاتصالات المتكاملة السعودية (SITC) وشركة الاتصالات الضوئية (OCC) في هذا السوق عند حصولهما على التراخيص اللازمة، وتشغيل شبكاتهما، وتوفير خدمات إنهاء المكالمات للاتصالات الصوتية.

### **٦-٤ السوق رقم (٨) خدمة ربط الاتصال البيني العبورية بالجملة**

#### **١-٦-٤ الحصة السوقية**

هذه الخدمة غير مقدمة في السوق حالياً. وعندما يتم تقديمها، فمن المتوقع أن يكون لشركة الاتصالات السعودية حصة كبيرة من أي سوق متوقع لتملكها شبكة واسعة الانتشار.

#### **٢-٦-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل**

يتوقع أن تتمتع شركة الاتصالات السعودية بالقدرة على التصرف بشكل مستقل، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

#### **٣-٦-٤ تركيبة السوق**

تعد شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة التاريخي لمدة طويلة. وتتمتع مع شركات اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) وشركة اتحاد عذيب (جو) بالقدرة الفنية على توفير الخدمة، ومع ذلك قد تواجه بعضها معوقات بسبب نطاق التغطية الجغرافية لشبكاتهم، إضافة إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في تراخيصهم.

#### **٤-٦-٤ سلوك التسعير**

تخضع الأسعار في هذا السوق لتنظيم الهيئة. ولم تحدد حتى الآن أي أسعار لهذا السوق.



#### ٥-٦-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

تمتلك شركة الاتصالات السعودية بعض المرافق الأساسية، مثل قنوات ومجاري الكوابل وأنظمة التراسل التي قد يتعذر تكرارها من الناحية الاقتصادية، والتي قد تدعو الحاجة إليها للربط بين شبكات خدمات الاتصال العبوري.

#### ٦-٦-٤ توفر الخدمات البديلة

بمرور الوقت، يتوقع توفر المزيد من البدائل باستخدام شبكات الألياف الضوئية والألياف الضوئية المحلية الجاري إنشائها الآن من قبل المشغلين الآخرين. وفي المدى القصير والمتوسط فإن البدائل المتاحة ستكون محدودة بناءً على موقع نقاط ربط الاتصال البيني.

#### ٧-٦-٤ قيود وعوائق الدخول

توجد قيود وعوائق أمام دخول السوق. وهي تأخذ شكل قيود تنظيمية (الحصول على ترخيص)، بالإضافة إلى توفر رأس المال والموارد الأخرى المطلوبة للعمل في هذا السوق. كما تتسم العوائق بأنها غير مؤقتة.

#### ٨-٦-٤ تركيز السوق

يوجد أربعة مقدمين محتملين للخدمة في هذا الوقت، وتتمتع شركة الاتصالات السعودية بإمكانية الاستئثار بكامل حصة السوق في الوقت الحالي.

#### ٩-٦-٤ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

يُتوقع تغير الحصة السوقية بمرور الوقت. ومع ذلك، سوف يعتمد معدل التطور على المعدل الذي يمكن أن يحققه نطاق تغطية شبكات الألياف الضوئية الجاري نشرها حالياً. ومن المتوقع ألا يتم تحقيق تغطية متكاملة خلال الفترة المقررة لهذا التقرير.

#### ٤-٦-١٠ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

هذه الخدمة غير مقدمة في السوق حالياً، وبناءً على ذلك، لا يوجد تاريخ لتغير الأسعار في هذا الوقت.

#### ٤-٦-١١ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

في حال غياب التنظيم، تتمتع شركة الاتصالات السعودية، بإمكانية تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق، ومن المتوقع أن يستمر ذلك لمدة تتجاوز الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ٤-٦-١٢ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار العملاء

لا ينطبق.

#### النتيجة:

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق، للأسباب التالية:

- تتمتع الشركة بإمكانيات تمكنها من تحقيق حصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً، في سوق مركزه خيارات محدودة أمام الخدمات المحلية المنافسة الأخرى،
- وجود عوائق عالية ودائمة أمام دخول السوق، بما في ذلك عوائق الحصول على التراخيص اللازمة،
- تتمتع الشركة بسيطرة على المرافق الأساسية المطلوبة لتوفير هذه الخدمة ضمن نطاق تغطية واسع على المستوى الداخلي.

## ٧-٤ السوق رقم (٩) خدمات النفاذ إلى النطاق العريض بالجملة

### ١-٧-٤ الحصة السوقية

لم يستفد أي من مقدمي الخدمات من هذه الخدمة إلى الآن، ومع ذلك، ونظراً لأن شبكة النفاذ السلكية لشركة الاتصالات السعودية توفر تغطية واسعة النطاق، فهي تتمتع بإمكانية تمتعها بحصة سوقية جوهرية.

### ٢-٧-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

تتمتع شركة الاتصالات السعودية بالقدرة على العمل بشكل مستقل، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

### ٣-٧-٤ تركيبة السوق

تعد شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة التاريخي منذ فترة طويلة. وتتمتع شركة بيانات الأولى لخدمات الشبكات، وشركة الاتصالات المتكاملة (ITC) بالقدرة على توفير خدمة النطاق العريض بالجملة باستخدام شبكتهما للألياف الضوئية داخل المدن، إلا أنهم لم يقوموا بذلك حتى الآن، ومن المهم الإشارة إلى أن نطاق التغطية لشبكتيهما محدودة إلى حد ما. وقد بدأت شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) في تقديم خدماتها تجارياً، إلا أنها لا توفر هذه الخدمة، بينما لم تحصل كل من شركة الاتصالات المتكاملة السعودية (SITC) وشركة الاتصالات الضوئية (OCC) على التراخيص اللازمة بعد.

### ٤-٧-٤ سلوك التسعير

أسعار خدمات مقدم الخدمة المسيطر في هذا السوق خاضعة للتنظيم، ومع ذلك ونظراً لعدم دخول هذه الخدمة حيز التشغيل، فلا يوجد تاريخ لتغير الأسعار إلى الآن.

#### ٥-٧-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

يتم تقديم الخدمة باستخدام مكونات شبكة تعتمد على مرافق أساسية من الأنواع الواردة في الفقرة رقم (٤-١-٥) من هذا التقرير.

#### ٦-٧-٤ توفر الخدمات البديلة

لا تتوفر خدمات بديلة مباشرة للخدمات التي يشملها هذا السوق.

#### ٧-٧-٤ عوائق الدخول

توجد عوائق عالية ودائمة أمام دخول السوق. وهي تأخذ شكل قيود تنظيمية بالإضافة إلى رأس المال وموارد أخرى مطلوبة للعمل في هذا السوق. كما تتسم العوائق بأنها غير مؤقتة.

#### ٨-٧-٤ تركيز السوق

يوجد أربعة مقدمي خدمة متوقع تقديمهم للخدمة في هذا الوقت، إلا أن هناك مقدم خدمة واحداً فقط، هو شركة الاتصالات السعودية، لديها القدرة على توفير تغطية داخلية شاملة للخدمة. وبناءً على ذلك، يتصف السوق على الوجه الأغلب بالتركيز الشديد.

#### ٩-٧-٤ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

هذه الخدمة غير مقدمة في السوق حالياً. وعندما يتم تقديمها، فمن المتوقع أن تتمتع شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق كبيرة نظراً لوضعها في القطاع واتساع تغطيتها داخلياً، وفقاً لما تم ذكره آنفاً. ومن المتوقع أن تتغير الحصة السوقية مع مرور الوقت. ومع ذلك، سوف يعتمد معدل التطور على المعدل الذي يتم فيه نشر الخدمات المنافسة لخدمات النطاق العريض بالجملة. ولكي يتم ذلك سيكون أمام السوق فترة انتقالية طويلة المدى ولن تحدث في الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ٤-٧-١٠ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

لا يتوفر تاريخ أسعار في هذا السوق إلى الآن.

#### ٤-٧-١١ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

في حال غياب التنظيم، تتمتع شركة الاتصالات السعودية، بإمكانية تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق، ومن المتوقع أن يستمر ذلك لفترة طويلة إلى حد ما.

#### ٤-٧-١٢ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار العملاء

لا ينطبق.

#### النتيجة:

تعد شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق نظراً للمكانة المتفردة التي تحتلها اعتماداً على شبكتها الخاصة بالإنفاذ السلكي واسعة النطاق. كما تتمتع شركة الاتصالات السعودية، في ظل غياب التنظيم، بإمكانية التصرف بشكل مستقل، وتحقيق أرباح غير اعتيادية.

#### ٤-٨-١٠ السوق رقم (١٠) خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة وتراسل الشبكة المدارة

بالجملة

#### ٤-٨-١ احصاة السوقية

تتمتع شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً.



#### ٢-٨-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

تتمتع شركة الاتصالات السعودية بالقدرة على التصرف بشكل مستقل، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

#### ٣-٨-٤ تركيبة السوق

يوجد حالياً أربعة مقدمي خدمة ثابتة ذوي بني تحتية مرخص لهم: شركة الاتصالات السعودية (STC) وشركة بيانات الأولى لخدمات الشبكات، وشركة الاتصالات المتكاملة (ITC) وشركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو). ويمكن حالياً توفير هذه الخدمات من قبل شركة الاتصالات السعودية وبيانات والاتصالات المتكاملة فقط، مع تمتع شركة الاتصالات السعودية بشبكة تراسل واسعة الانتشار.

#### ٤-٨-٤ سلوك التسعير

أسعار مقدم الخدمة المسيطر الحالي في هذا السوق خاضعة للتنظيم.

#### ٥-٨-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

من غير المجدي اقتصادياً تكرار بناء مرافق أساسية لأنظمة التراسل لمسافات الطويلة (بين المدن) عندما يكون الطلب محدوداً. وتشتمل مكونات الشبكات التي تعتمد عليها خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة على مرافق أساسية من النوع المذكور في الفقرة رقم (٤-١-٥).

#### ٦-٨-٤ توفر الخدمات البديلة

لا توجد خدمات بديلة لمعظم خدمات هذا السوق. وقد يعتبر التأمين الذاتي للخدمة بديلاً لبعض الخدمات الفرعية، باستخدام أنظمة الميكروويف للمسافات القصيرة والحلول اللاسلكية الأخرى عندما تكون مجدية اقتصادياً.

#### ٧-٨-٤ عوائق الدخول

تعتبر حلول التقنيات اللاسلكية غير مكلفة إلى حد ما، وبالتالي فإن عوائق الدخول إلى أسواق خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة للمسافات القصيرة قد تكون منخفضة. ومع ذلك، فإن هذه الحلول عموماً قد لا تصل إلى السعات المطلوبة أو لا تعتبر حلاً للعوائق المتمثلة في نوعية التضاريس أو المسافة بين المواقع التي ينبغي توفر سعة مخصصة بينها. وترى الهيئة أن عوائق الدخول إلى السوق كبيرة وغير مؤقتة بالنسبة لمعظم خدمات السوق.

#### ٨-٨-٤ تركيز السوق

يتسم السوق بالتركيز.

#### ٩-٨-٤ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

نظراً لعوائق دخول السوق ومستويات التركيز الحالية فيه، تعتقد الهيئة أن تطور نمو الحصة السوقية لمقدمي الخدمة بخلاف شركة الاتصالات السعودية سيكون محدوداً، وسيتجاوز بشكل كبير الفترة الزمنية لهذه الدراسة.

#### ١٠-٨-٤ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

تخضع أسعار مقدم الخدمة المسيطر في هذا السوق للمراجعة والتدقيق من قبل الهيئة.

#### ١١-٨-٤ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

في حال غياب التنظيم، تتمتع شركة الاتصالات السعودية، بإمكانية تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق. وقد يتم تقييد هذه القدرة فقط عندما تكون تكلفة إنشاء شبكة بديلة أقل من تكلفة الاستئجار من شركة الاتصالات السعودية.

#### ١٢-٨-٤ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار العملاء

لا ينطبق.

#### النتيجة:

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق، للأسباب التالية:

- تمتعها بحصة تبلغ (١٠٠٪) تقريبا في السوق الذي يعد فيه مقدمو الخدمة الآخرون المرخص لهم شركات جديدة إلى حد ما، حيث لم تتمتع هذه الشركات بعد بالانتشار أو المنافسة في كل خدمات السوق،
- تمتع شركة الاتصالات السعودية، في غياب التنظيم، بالقدرة على التصرف بشكل مستقل ورفض تقديم الخدمة للمنافسين، بالإضافة لقدرتها على كسب أرباح غير اعتيادية،
- تمتع شركة الاتصالات السعودية بالسيطرة على المرافق الأساسية في العديد من المناطق المتوفرة فيها الخدمة.

#### ٩-٤ السوق رقم (١١) خدمات إنهاء المكالمات على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة

يمثل هذا السوق مجموعة من الأسواق، تمثل كل شبكة اتصالات متنقلة سوقاً مستقلة.

#### ١-٩-٤ الحصة السوقية

يتمتع كل مشغل شبكة اتصالات متنقلة بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) لإنهاء المكالمات على شبكته، بغض النظر عن حصته في الأسواق الأخرى، مثل سوق خدمات الاتصالات المتنقلة بالتجزئة.

#### ٢-٩-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

في غياب التنظيم، يتمتع كل مقدم خدمة بالقدرة على التصرف بشكل مستقل، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الواردة أدناه.

#### ٣-٩-٤ تركيبة السوق

يوجد ثلاثة مقدمين للخدمة (أسواق منفصلة): شركة الإتصالات السعودية وشركة اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة الإتصالات المتنقلة السعودية (زين).

#### ٤-٩-٤ سلوك التسعير

أسعار الخدمات في هذا السوق خاضعة للتنظيم.

#### ٥-٩-٤ السيطرة على المرافق الأساسية

لا ينطبق.

#### ٦-٩-٤ توفر الخدمات البديلة

لا توجد خدمات بديلة في هذا السوق.

#### ٧-٩-٤ عوائق الدخول

لا يمكن الدخول باستثناء مقدم الخدمة الذي يشغل تلك الشبكة.

#### ٨-٩-٤ تركيز السوق

يوجد مقدم خدمة واحد فقط في كل سوق لإنهاء المكالمات، وعليه يعد السوق مركزاً.

#### ٩-٩-٤ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

لن تتغير حصص السوق مع مرور الوقت.

#### ١٠-٩-٤ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

أسعار مقدم الخدمة المسيطر خاضعة للتنظيم. وتعكس التغيرات التسعيرية مبادرات الهيئة، وليس بالضرورة المصالح التجارية لمقدم الخدمة فقط.

#### ١١-٩-٤ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

يوجد دليل واضح على القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق، لأن مقدمي الخدمة الآخرين سيكونون في حاجة إلى خدمة إنهاء المكالمات لإكمال المكالمات التي يجريها عملاؤهم.

#### ١٢-٩-٤ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار العملاء

لا ينطبق.

#### النتيجة:

تعد شركة الاتصالات السعودية وشركة اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) مقدمي خدمة مسيطرين في هذا السوق، نظراً لعدم وجود منافسة في الأسواق التي يقدمون فيها خدماتهم من خلال شبكاتهم الخاصة.

## ١٠-٤ السوق رقم (١٤) خدمة إنشاء المكالمات الصوتية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة

### ١-١٠-٤ الحصص السوقية

هذه الخدمة غير مقدمة في المملكة حالياً. وقد تبدأ العمل في الفترة الزمنية لإعداد هذا التحليل. وعند حدوث ذلك، يتوقع أن تتمتع شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً. وتتمتع شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو)، بتغطية محدودة إلى حد ما باستخدام شبكتها اللاسلكية، حيث يتوقع أن تكون حصتها السوقية ضئيلة إلى حد ما، خلال الفترة الزمنية لهذا التحليل.

### ٢-١٠-٤ القدرة على التصرف بشكل مستقل

في حال غياب التنظيم، يتمتع مقدم الخدمة (شركة الاتصالات السعودية) بالقدرة على العمل بشكل مستقل، مع الأخذ في الاعتبار التغطية المحدودة لشبكة شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) والعوامل الأخرى الواردة أدناه. كما لا تتمتع عذيب بنفس القدرة نظراً لإمكانية تأثر مشتركها بشكل مباشر، مع قدرتهم على الانتقال إلى خدمة النفاذ للاتصالات الثابتة الخاصة بشركة الاتصالات السعودية.

### ٣-١٠-٤ تركيبة السوق

يوجد مقدماً خدمة حاليان: شركة الاتصالات السعودية وشركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو)، ومقدماً خدمة آخراً متوقعان في هذا السوق: شركة الاتصالات المتكاملة السعودية (SITC) وشركة الاتصالات الضوئية (OCC).

### ٤-١٠-٤ سلوك التسعير

الأسعار في هذا السوق خاضعة للتنظيم.

#### ٤-١٠-٥ السيطرة على المرافق الأساسية

بشكل عام، فإن المرافق الأساسية ذات العلاقة بهذا السوق هي نفس المرافق التي تستخدم في أسواق الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة. وتتحكم شركة الاتصالات السعودية بمجموعة من المرافق الأساسية المطلوبة لتوفير الخدمات في سوق النفاذ لشبكة للاتصالات الثابتة، بما في ذلك:

- حق الطريق؛
  - شبكة ضخمة من مجاري الكوابل، تدعم شبكة نفاذ المشتركين؛
  - أبراج في مواقع مناسبة؛
  - شبكة نفاذ للمشاركين واسعة النطاق (تتضمن الشبكة النحاسية)؛
- تعد هذه المرافق أساسية نظراً لصعوبة تكرارها وإعادة بنائها اقتصادياً في معظم المواقع.

#### ٤-١٠-٦ توفر الخدمات البديلة

لا تتوفر خدمات بديلة فعالة في هذا السوق. فحجم ونطاق تغطية شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) يوضح أنها لا يمكن أن تكون مقدم خدمة بديل. كما لا تمثل خدمات الاتصالات المتنقلة بدائل في هذه المرحلة بناءً على المعلومات الحالية للاتجاهات العامة التي تم التطرق لها مسبقاً.

#### ٤-١٠-٧ عوائق الدخول

يخضع توفير خدمات النفاذ إلى شبكة الاتصالات ذات البنية التحتية لضوابط تنظيمية، حيث يتطلب للدخول الحصول على ترخيص فردي؛ يخضع لشروط ومتطلبات تقرها الهيئة. وعلاوة على ذلك، لا بد من توفر رأس مال كبير وموارد أخرى ضخمة للدخول إلى هذا السوق وتحقيق قدرة تشغيلية معتبرة.

#### ٤-١٠-٨ تركيز السوق

يتسم هذا السوق بالتركيز الشديد. ويتوقع أن تتمتع شركة الاتصالات السعودية بحصة سوق تبلغ (١٠٠٪) تقريباً.

#### ٤-١٠-٩ تطور حصص السوق مع مرور الوقت

ربما تحصل شركة اتحاد عذيب (جو) والشركات الجديدة المتوقعة على حصص بالسوق مع مرور الوقت، ومع ذلك تتوقع الهيئة أن شركة الاتصالات السعودية سوف تحتفظ بحصة سوق عالية لمدة تتجاوز الفترة الزمنية لهذا التقرير.

#### ٤-١٠-١٠ اختلاف الأسعار مع مرور الوقت

تخضع أسعار مقدم الخدمة المسيطر للمراجعة والتدقيق من قبل الهيئة.

#### ٤-١٠-١١ القدرة على تحقيق أرباح غير اعتيادية

في حال غياب التنظيم، تتمتع شركة الاتصالات السعودية، بإمكانية تحقيق أرباح غير اعتيادية في هذا السوق.

#### ٤-١٠-١٢ العقود التفضيلية أو العقود طويلة المدى لتقديم الخدمات المعنية لكبار

##### المشاركين

لا ينطبق.

##### النتيجة:

شركة الاتصالات السعودية مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق نظراً لتمتعها، في حالة غياب التنظيم، بقدرة واضحة على التصرف بشكل مستقل عن منافسيها ومشاركيها، الذين لا يملكون خدمات بديلة فعالة. وتظهر قدرة شركة الاتصالات السعودية من خلال تمتعها بحصة سوق إنشاء الاتصالات الثابتة تبلغ (١٠٠٪) تقريباً، ومركزها الذي تحميه عوائق الاستثمارات الضخمة، والوصول إلى المرافق الأساسية.



## ٥ المتطلبات التنظيمية

يوضح هذا القسم الإضرار التي قد تحدثها سيطرة كل مقدم خدمة مسيطر في كل سوق محدد، والمتطلبات التنظيمية اللازمة للحد من ممارسات السيطرة قبل وقوعها (Ex-ante) التي يجوز للهيئة تطبيقها، مع تطبيق الإجراءات والمبادئ المنصوص عليها في الفقرة رقم (٢-٥) من الإطار التنظيمي.

وفي سبيل إقرار المتطلبات التنظيمية الملائمة التي تناسب مخاطر وقوع الضرر من جراء السيطرة، أخذت الهيئة بعين الاعتبار المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية والإطار التنظيمي. وعند تصنيف أي مقدم خدمة كمقدم خدمة مسيطر في أي سوق، فقد حددت الهيئة المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة السيطرة فيه، كما هو موضح لاحقاً بشكل مفصل في كل سوق.

وفي حالة التوصل إلى عدم كفاية المتطلبات التنظيمية المطبقة لمعالجة الضرر المحتمل المرتبط بالسيطرة، يجوز للهيئة مطالبة مقدم الخدمة المسيطر تطبيق أشكال أخرى من الفصل التنظيمي، مثل الفصل التشغيلي أو الوظيفي.

ولا يتناول هذا الفصل تطبيق المتطلبات التنظيمية اللاحقة لوقوع الحدث (Ex-post) على مقدمي الخدمة المسيطرين، كما لا يتناول المتطلبات التنظيمية المسبقة التي تطبق على جميع مقدمي الخدمة بغض النظر عن وجود السيطرة من عدمه؛ وقد طبقت الهيئة مجموعة من المتطلبات التنظيمية المسبقة على بعض أو كل مقدمي الخدمة، بغض النظر عن السيطرة، مثل جودة الخدمة وشروط الخدمة.

### ١-٥ السوق رقم (١): خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة بالتجزئة

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق. حيث أن مدى سيطرة الشركة واسع، ومن غير الوارد تناقص هذه السيطرة من خلال تطورات السوق في الوقت القريب. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضرراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى زيادة أسعار الخدمات التي ليست ضمن أولويات الشركات الجديدة
- التسعير غير التنافسي: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى خفض التعرفة لما دون سعر التكلفة في المواقع أو الخدمات التي سوف تستهدفها الشركات الجديدة في بداية انطلاق أنشطتها التجارية؛
- الشروط والأحكام غير العادلة التي تؤثر سلباً على مصالح المشترك

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(١) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية (تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(ب) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناءً على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

علاوة على ذلك، سيتم تطبيق المتطلبات التنظيمية التالية لمعالجة الضرر المحتمل للسيطرة في هذا السوق:

(أ) إلزام شركة الاتصالات السعودية أن تقدم لمقدمي الخدمة الآخرين المرخص لهم، خدمة النفاذ إلى المرافق الأساسية التابعة لها التي تكون مطلوبة للحصول على تنافس فعال في هذا السوق، على أن تحدد الهيئة هذه المرافق الأساسية والشروط والأحكام من حين إلى آخر.

(ب) الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقررته الهيئة، ويتضمن ذلك قيام شركة الاتصالات السعودية بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل

خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

(ج) يجب على شركة الاتصالات السعودية تزويد المستخدمين بالمعلومات الخاصة بالتعرفة، أو أي معلومات أخرى وفق الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية.

## ٢-٥ السوق رقم (٢): خدمات المكالمات الصوتية الثابتة المحلية والداخلية بالتجزئة

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق. حيث أن مدى سيطرة الشركة واسع، وقد تنخفض تلك السيطرة عملياً مع تطور إجراء المكالمات الثابتة عبر شبكات الاتصالات المتنقلة. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضرراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى زيادة أسعار الخدمات التي ليست ضمن أولويات الشركات الجديدة؛
- التسعير غير التنافسي: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى خفض التعرفة الخاصة بها لما دون سعر التكلفة في المواقع أو الخدمات التي سوف تستهدفها الشركات الجديدة عند بدء تقديم خدماتها تجارياً؛
- الشروط والأحكام غير العادلة التي تؤثر سلباً على مصالح المشتركين.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(i) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية ( تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(ب) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات

لتوجيهات الهيئة. وبناء على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

علاوة على ذلك، يجب على شركة الاتصالات السعودية:

(أ) الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقررته الهيئة، ويتضمن ذلك قيام شركة الاتصالات السعودية بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

(ب) تزويد المستخدمين بالمعلومات الخاصة بالتعرفة، أو أي معلومات أخرى وفق الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية.

### ٣-٥ السوق رقم (٥): خدمات المعطيات في المواقع الثابتة لقطاع الأعمال بالتجزئة

شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق. حيث أن مدى سيطرة الشركة واسعة، وقد تنخفض حدة السيطرة عملياً مع المنافسة المحتملة من الشركات الجديدة عند بدء تقديم خدماتها في هذا السوق. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى زيادة أسعار الخدمات التي ليست ضمن أولويات الشركات الجديدة؛
- التسعير غير التنافسي: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى خفض التعرفة الخاصة بها لما دون سعر التكلفة في المواقع أو الخدمات التي سوف تستهدفها الشركات الجديدة عند بدء تقديم خدماتها تجارياً؛
- الشروط والأحكام غير العادلة التي تؤثر سلباً على مصالح العملاء.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(١) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية ( تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(ب) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناء على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

علاوة على ذلك، يجب على شركة الإتصالات السعودية:

(١) الفصل بين خدمات الإتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقررته الهيئة، ويتضمن ذلك قيام شركة الإتصالات السعودية بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

(ب) تزويد المستخدمين بالمعلومات الخاصة بالتعرفة، أو أي معلومات أخرى وفق الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية.

## ٤-٥ السوق رقم (٦): خدمات النفاذ إلى الإنترنت عن طريق النطاق العريض بالتجزئة

شركة الإتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق. حيث يتضح اتساع نطاق سيطرة الشركة في الوقت الحالي، وقد تنخفض السيطرة مع مرور الوقت مع دخول ثلاثة مقدمي خدمة إلى السوق، والدخول المتوقع لمقدمي الخدمة الآخرين المتوقع حصولهما على التراخيص قريبا. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضررا على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى زيادة أسعار الخدمات التي ليست ضمن أولويات الشركات الجديدة؛
- التسعير غير التنافسي: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى خفض التعرفة لما دون سعر التكلفة في المواقع أو الخدمات التي سوف تستهدفها الشركات الجديدة عند بدأ إطلاق نشاطاتها التجارية؛
- الشروط والأحكام غير العادلة التي تؤثر سلباً على مصالح العملاء؛
- احتكار المستخدمين: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية لإلزام العملاء بعقود طويلة الأجل، من خلال أسعار غير معتمدة على التكلفة قبل دخول المرخصين الجدد إلى السوق.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(i) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية ( تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة ): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(ب) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناء على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

يوجد حاجة إضافية لتطبيق المتطلبات التالية، لمعالجة المخاوف المرتبطة بالسيطرة على السوق :

(i) الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقررته الهيئة، ويتضمن ذلك قيام شركة الاتصالات السعودية بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

(ب) إلزام شركة الاتصالات السعودية بإعداد ونشر عرض مرجعي معتمد من قبل الهيئة، لإتاحة الاستخدام المشترك لدوائر النفاذ المحلية RODA، على أن تطبق فيه شروط وأحكام الوصول إلى خدمات الجملة بطريقة تضمن فعالية المنافسة في قطاع البيع بالتجزئة لخدمات هذا السوق. وقد تم إيضاح هذا المتطلب التنظيمي السابق لوقوع الحدث بصورة أكبر في الفقرة (٥-٧) من السوق رقم (٩) خدمات النفاذ إلى النطاق العريض بالجملة.

(ج) يجب على شركة الاتصالات السعودية تزويد المستخدمين بالمعلومات الخاصة بالتعرفة، أو أي معلومات أخرى وفق الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية.

## ٥-٥ السوق رقم (٧): خدمات إنهاء المكالمات الصوتية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة

تمثل شركة الاتصالات السعودية وشركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) مقدمي خدمة مسيطرين في الوقت الحالي في هذا السوق، مع الأخذ في الاعتبار أن كل شبكة من الشبكات الخاصة بهما تمثل سوقاً مستقلة. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضرراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- التسعير غير التنافسي من خلال زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية أو شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو) إلى زيادة أسعار خدمات إنهاء المكالمات مقارنة بتكلفتها. وقد يزيد ذلك من التكلفة على المنافسين، ويقلل من قدرتهم على المنافسة في أسواق التجزئة؛
- تنعكس الشروط والأحكام غير العادلة سلباً على مصالح المنافسين، والمستخدمين؛
- رفض أو تأخير توفير الخدمات - بما في ذلك رفض شركة الاتصالات السعودية تقديم خدمات النطاق العريض للمنافسين، وهي خدمة تقوم الاتصالات السعودية بتقديمها لوحدة العمل التابعة لها والخاصة بالبيع بالتجزئة؛

- انخفاض جودة الخدمات: خفض جودة الخدمات التي توفرها شركة الاتصالات السعودية للمنافسين مقارنة بتلك التي توفرها لوحدتها التابعة لها والخاصة بالبيع بالتجزئة.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(أ) المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية (طلبات ربط الاتصال البيني): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين عرض توفير الاتصال البيني وحق الوصول إلى أي مقدم خدمة من خلال اتفاقية ربط اتصال بيني.

(ب) المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية (المقابل المالي لربط الاتصال البيني عند تحديد المقابل المالي لربط الاتصال البيني وحق الوصول): يجب أن يلتزم مقدمو الخدمة المسيطرون بإرشادات ربط الاتصال البيني المعتمدة من قبل الهيئة، بما في ذلك أية إرشادات تتعلق بالمقابل المالي أو التكلفة أو الفصل المحاسبي، المنصوص عليها في تلك الإرشادات.

(ج) المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية (العروض المرجعية لربط الاتصال البيني): يجب على كل مقدم خدمة مسيطر إعداد عرض مرجعي لربط الاتصال البيني وتقديمه إلى الهيئة لاعتماده.

(د) المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية (نشر اتفاقيات ربط الاتصال البيني) يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم نسخ من اتفاقيات ربط الاتصال البيني في غضون ١٠ أيام من توقيعها، إلى الهيئة لنشرها.

(هـ) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية (تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(و) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقديمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناءً على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفه للتأكد من أن التعرفه تعكس التكلفة الحقيقية.



وتعد المتطلبات التنظيمية الواردة أعلاه كافية لمعالجة المخاوف المتوقعة من السيطرة في هذا السوق فيما يتعلق بشركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو).

ومن الواضح اختلاف ظروف شركة الاتصالات السعودية عن ظروف شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو). فشركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة متكامل يتمتع بخدمات بيع بالتجزئة وبالجمله لخدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة والنطاق العريض. وهذا يعني أن احتمالية وفرص تعرض مصالح العملاء للضرر من جراء السيطرة قد تزداد عبر نطاق واسع من الأنشطة التجارية. وبناءً على ذلك، يجب على شركة الاتصالات السعودية -إضافة إلى المتطلبات التنظيمية المقررة أعلاه- الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقرره الهيئة، ويتضمن ذلك قيام الشركة بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

## ٦-٥ السوق رقم (٨) - خدمة ربط الاتصال البيني العبورية بالجمله

ستكون شركة الاتصالات السعودية في وضع مسيطر في هذا السوق بمجرد أن يدخل السوق حيز التشغيل. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضرراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى زيادة أسعار خدمات ربط الاتصال البيني العبورية المرتبطة بتكلفة توفير الخدمة. وقد يزيد ذلك من تكاليف المنافسين ويقلل من قدرتهم على المنافسة في أسواق التجزئة التي يتنافسون فيها مع شركة الاتصالات السعودية؛
- انعكس الشروط والأحكام غير العادلة سلباً على مصالح المنافسين، والمستخدمين؛
- رفض أو تأخير توفير الخدمات: رفض أو تأخير توفير خدمات ربط الاتصال البيني العبوري للمنافسين الجدد، وهو ما سيؤثر في المنافسة الفعالة في أسواق التجزئة لخدمات الإنترنت والاتصالات الثابتة والاتصالات المتنقلة التي تسعى الشركات الدخول إليها؛

- انخفاض جودة الخدمات : خفض جودة الخدمات التي توفرها شركة الاتصالات السعودية للمنافسين مقارنة بتلك التي توفرها لوحدتها التابعة لها والخاصة بالبيع بالتجزئة.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(١) المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية (طلبات ربط الاتصال البيني): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين عرض توفير الاتصال البيني وحق الوصول إلى أي مقدم خدمة من خلال اتفاقية ربط بيني.

(ب) المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية (المقابل المالي لربط الاتصال البيني عند تحديد المقابل المالي لربط الاتصال البيني وحق الوصول): يجب أن يلتزم مقدمو الخدمة المسيطرون بإرشادات ربط الاتصال البيني، بما في ذلك أية إرشادات تتعلق بالمقابل المالي أو التكلفة أو الفصل المحاسبي، المنصوص عليها في تلك الإرشادات.

(ج) المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية (العروض المرجعية لربط الاتصال البيني): يجب على كل مقدم خدمة مسيطر إعداد عرض مرجعي لربط الاتصال البيني وتقديمه إلى الهيئة لاعتماده.

(د) المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية (نشر اتفاقيات ربط الاتصال البيني): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم نسخ من اتفاقيات ربط الاتصال البيني في غضون ١٠ أيام من توقيعها، إلى الهيئة لنشرها.

(هـ) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية (تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(و) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقديمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناء على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة متكامل يتمتع بخدمات بيع بالتجزئة وبالجملة لخدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة والنطاق العريض. وهذا يعني أن احتمالية وفرص تعرض مصالح المشتركين للضرر من جراء السيطرة قد تزداد عبر نطاق واسع من الأنشطة التجارية. وبناءً على ذلك، يجب على شركة الاتصالات السعودية - إضافة إلى المتطلبات التنظيمية المقررة أعلاه - الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقرره الهيئة، ويتضمن ذلك قيام الشركة بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

#### ٥-٧ السوق رقم (٩): خدمات النفاذ إلى النطاق العريض بالجملة.

ستكون شركة الاتصالات السعودية في وضع مسيطر في هذا السوق بمجرد تقديم هذه الخدمات للمشغلين الآخرين. ومن المتوقع أن تتمتع شركة الاتصالات السعودية بسيطرة واسعة النطاق على الرغم من وجود مقدمي خدمة معطيات آخرين مرخص لهما ومقدم خدمة اتصالات ثابتة إضافي في السوق وشركتين جديدتين إضافيتين متوقع حصولهما على التراخيص قريباً. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضرراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى زيادة أسعار الخدمات التي ليست ضمن أولويات الشركات الجديدة؛
- التسعير غير التنافسي: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى خفض تعرفه خدماتها لما دون سعر التكلفة في المواقع أو الخدمات التي سوف تستهدفها الشركات الجديدة عند بدء تقديم خدماتها التجارية؛
- انعكاس الشروط والأحكام غير العادلة سلباً على مصالح المنافسين، والمستخدمين؛
- رفض أو تأخير توفير الخدمات؛
- انخفاض جودة الخدمة أو نطاقها: خفض جودة الخدمات التي توفرها شركة الاتصالات السعودية للمنافسين مقارنة بتلك التي توفرها لوحدتها التابعة لها والخاصة

بالباع بالتجزئة، أو عدم تقديم نفس خدمات النطاق العريض (التي توفرها شركة الاتصالات السعودية لقطاع البيع بالتجزئة التابع لها) للمنافسين،

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(أ) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية (تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(ب) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناء على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

علاوة على ذلك، يجب على شركة الاتصالات السعودية:

(أ) الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقررته الهيئة، ويتضمن ذلك قيام الشركة بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

(ب) إعداد ونشر عرض مرجعي معتمد من قبل الهيئة، لإتاحة الاستخدام المشترك لدوائر النفاذ المحلية RODA، على أن تطبق فيه شروط وأحكام الوصول إلى خدمات الجملة في هذا السوق.

(ج) تزويد المستخدمين بالمعلومات الخاصة بالتعرفة، أو أي معلومات أخرى وفق الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية.



## ٨-٥ السوق رقم (١٠): خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة وخدمات تراسل الشبكة المدارة بالجملة

شركة الإتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر الوحيد في هذا السوق، حيث تتمتع بسيطرة واسعة النطاق، على الرغم من وجود مقدمي خدمة معطيات آخرين مرخص لهمما ومقدم خدمة اتصالات ثابتة إضافي في السوق، وشركتين جديدتين إضافيتين يتوقع حصولهما على التراخيص قريبا. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضررا على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الإتصالات السعودية إلى زيادة أسعار الخدمات التي ليست ضمن أولويات الشركات الجديدة؛
- التسعير غير التنافسي: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الإتصالات السعودية إلى خفض تعرفه خدماتها لما دون التكلفة في المواقع أو الخدمات التي سوف تستهدفها الشركات الجديدة عند بدء خدماتها تجاريا؛
- الشروط والأحكام غير العادلة؛
- رفض أو تأخير توفير الخدمات؛
- خفض الجودة: خفض جودة الخدمات التي توفرها شركة الإتصالات السعودية للمنافسين مقارنة بتلك التي توفرها لوحد العمل التابعة لها والخاصة بالبيع بالتجزئة؛
- المعاملة التفضيلية أو التمييزية لوحدات العمل التابعة لها والخاصة بالبيع بالتجزئة.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

- (i) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية (تقديم طلبات تعرفه الخدمات للحصول على موافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(ب) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناءً على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

علاوة على ذلك، تدعو الحاجة لفرض المتطلبات التنظيمية المسبقة التالية لتقليص الآثار المتوقع ظهورها للسيطرة على أسواق التجزئة ذات العلاقة، وعلى ذلك، يجب على شركة الاتصالات السعودية:

(أ) تقديم خدمات تراسل الشبكة المدارة والدوائر الرقمية المؤجرة للمشغلين الآخرين على أساس البيع بالجملة. كما يجب أن يكون ذلك بنفس السرعات والمواقع التي توفر فيها هذه الخدمات على أساس البيع بالتجزئة.

(ب) الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقرر الهيئة، ويتضمن ذلك قيام الشركة بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

(ج) تزويد المستخدمين بالمعلومات الخاصة بالتعرفة، أو أي معلومات أخرى وفق الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية.

## ٩-٥ السوق رقم (١١): خدمات إنهاء المكالمات على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة

تعد شركة الاتصالات السعودية وشركة اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) مقدمي خدمة مسيطرين حالياً في هذا السوق. وتشكل شبكة الاتصالات المتنقلة لكل مقدم خدمة سوقاً مستقلاً. وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضرراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي مقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة إلى زيادة أسعار خدمات إنهاء المكالمات على شبكاتهم مقارنة بتكلفة توفير الخدمة. وسوف يزيد ذلك من تكاليف المنافسين ويقلل من قدرتهم على المنافسة في أسواق التجزئة؛
- تنعكس الشروط والأحكام غير العادلة سلباً على مصالح المنافسين، والمستخدمين؛
- رفض أو تأخير توفير الخدمات؛
- خفض الجودة المقدمة للمشغلين الآخرين مقارنة بجودة الخدمة لوحدة العمل/وحدات العمل التابعة له.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

(ا) المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية ( طلبات ربط الاتصال البيني): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين عرض توفير الاتصال البيني وحق الوصول إلى أي مقدم خدمة من خلال اتفاق ربط بيني.

(ب) المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية (المقابل المالي لربط الاتصال البيني): عند تحديد المقابل المالي لربط الاتصال البيني وحق الوصول، يجب أن يلتزم مقدمو الخدمة المسيطرون بإرشادات ربط الاتصال البيني، بما في ذلك أية إرشادات تتعلق بالمقابل المالي أو التكلفة أو الفصل المحاسبي، المنصوص عليها في تلك الإرشادات.

(ج) المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية (العروض المرجعية لربط الاتصال البيني): يجب على كل مقدم خدمة مسيطر إعداد عرض مرجعي لربط الاتصال البيني وتقديمه إلى الهيئة لاعتماده.

(د) المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية (نشر اتفاقيات ربط الاتصال البيني): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم نسخ من اتفاقيات ربط الاتصال البيني في غضون ١٠ أيام من توقيعها إلى الهيئة لنشرها.

(هـ) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية ( تقديم طلبات تعرفه الخدمات لموافقة الهيئة) يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(و) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغيير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناءً على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية. وتتوافق مع إرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

علاوة على ذلك، يجب على شركة الاتصالات السعودية الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقررته الهيئة، ويتضمن ذلك قيام الشركة بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

وتعد مطالبة شركتي اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة الاتصالات السعودية المتنقلة (زين) بتقديم حسابات منفصلة لتكاليف وإيرادات خدماتهما أقل إلزاماً. فالخدمات الوحيدة التي توفرها الشركتين وتخضع لتنظيم السيطرة هي خدمات إنهاء المكالمات بالجملة على شبكتيهما للاتصالات المتنقلة. وبالنظر إلى سياسة الهيئة بتبني مبدأ تماثلية أسعار الربط البيني، فمن غير المرجح أن تكون هناك فرصة كافية للدعم المالي المتبادل للخدمات التنافسية غير الخاضعة للتنظيم من إيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم لتبرير التكلفة والموارد المطلوبة لتطبيق الفصل المحاسبي ومتابعة تطبيقه من قبل هاتين الشركتين. ويظهر للهيئة أن هذا المتطلب التنظيمي مبالغ فيه ولا يتناسب مع حجم المخاوف من التعرض لضرر السيطرة. وبناءً على ذلك، لا تنوي الهيئة مطالبة شركتي اتحاد اتصالات (موبايلي) وشركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) بتطبيق الفصل المحاسبي. ومع ذلك، سوف تتم إعادة دراسة الأمر إذا تطورت الظروف إلى ما يستدعي ذلك.

## ١٠-٥ السوق رقم (١٤) - خدمة إنشاء المكالمة الصوتية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة

هذه الخدمة غير مقدمة في المملكة حالياً. ومع ذلك، عندما يتم تقديمها سوف تكون شركة الاتصالات السعودية مسيطرة.



وهناك عدد من المجالات التي قد تمثل ضرراً على المشتركين أو المنافسين، بسبب وجود السيطرة على هذا السوق، مثل:

- زيادة الأسعار: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى زيادة أسعار خدمات إنشاء المكالمات الصوتية على شبكة الاتصالات الثابتة مقارنة بتكلفة توفير الخدمة. مما سيؤدي إلى زيادة التكلفة على المنافسين ويقلل من قدرتهم على المنافسة في أسواق التجزئة؛
- التسعير غير التنافسي وضغط السعر: يتمثل الخطر في إمكانية سعي شركة الاتصالات السعودية إلى تحديد تعرفه أعلى من التكلفة في سوق خدمات إنشاء المكالمات الصوتية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة، وتحديد تعرفه أقل للبيع بالتجزئة في أسواق التجزئة ذات الصلة، بشكل يغري عملاء التجزئة على الاستمرار في استخدام خدماتها، بما يؤثر على المنافسة العادلة؛
- تنعكس الشروط والأحكام غير العادلة، سلباً على مصالح المنافسين، والمستخدمين.
- رفض أو تأخير توفير الخدمات؛
- انخفاض جودة الخدمة المقدمة للمشغلين الآخرين مقارنة بجودة الخدمة لوحدة العمل/وحدات العمل التابعة له.

وتشمل المتطلبات التنظيمية اللازمة لمعالجة الضرر المحتمل من السيطرة على السوق، ما يلي:

- (i) المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية (طلبات ربط الاتصال البيني): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين عرض توفير الاتصال البيني وحق الوصول إلى أي مقدم خدمة من خلال اتفاقية للربط البيني.
- (ب) المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية (المقابل المالي لربط الاتصال البيني): عند وضع المقابل المالي لربط الاتصال البيني وحق الوصول، يجب أن يلتزم مقدمو الخدمة المسيطرون بإرشادات ربط الاتصال البيني، بما في ذلك أية إرشادات تتعلق بالمقابل المالي أو التكلفة أو الفصل المحاسبي المنصوص عليها في تلك الإرشادات.

(ج) المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية (العروض المرجعية لربط الاتصال البيني): يجب على كل مقدم خدمة مسيطر إعداد عرض مرجعي لربط الاتصال البيني وتقديمه إلى الهيئة لاعتماده.

(د) المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية (نشر اتفاقيات ربط الاتصال البيني): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم نسخ من اتفاقيات ربط الاتصال البيني في غضون ١٠ أيام من توقيعها إلى الهيئة لنشرها.

(هـ) المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية (تقديم طلبات تعرفه الخدمات لموافقة الهيئة): يجب على مقدمي الخدمة المسيطرين تقديم طلباتهم للحصول على موافقة الهيئة على كافة تعرفه خدماتهم في الأسواق التي اعتبرتهم الهيئة فيها مقدمي خدمة مسيطرين.

(و) المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية (دراسات التكلفة): تتطلب إعداد دراسات التكلفة كما تقرر الهيئة وتقدمها لدعم مقترحات تغير تعرفه الخدمات، ويجب خضوع هذه الدراسات لتوجيهات الهيئة. وبناء على دراسات التكلفة هذه قد تقرر الهيئة طلب إجراء تغييرات على التعرفة للتأكد من أن التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية.

شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة متكامل، يتمتع بخدمات بيع بالتجزئة وبالجمله لخدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة والنطاق العريض. وهذا يعني أن احتمالية وفرص تعرض مصالح العملاء للضرر من جراء السيطرة قد تزداد عبر نطاق واسع من الأنشطة التجارية. وفي هذه المرحلة، تعتقد الهيئة أن هناك حاجة لمطلب تنظيمي مسبق إضافي للتعامل مع الضرر المحتمل من السيطرة في هذا السوق بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية المقررة أعلاه. وبناءً على ذلك، يجب على شركة الاتصالات السعودية - إضافة إلى المتطلبات التنظيمية المقررة أعلاه - الفصل بين خدمات الاتصالات للأغراض المحاسبية والتنظيمية حسبما تقررته الهيئة، ويتضمن ذلك قيام الشركة بتقديم بيانات توضح الفصل المحاسبي لتكاليف وإيرادات الخدمات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، وكذلك لكل خدمة في هذا السوق، إلى الهيئة بشكل سنوي (أو أقل إذا قررت الهيئة ذلك)، وفقاً لإرشادات الفصل المحاسبي للهيئة.

## ٦ الملخص

يحدد الشكل (٦-١) أدناه، بشكل ملخص أسواق الإتصالات التي تم تحليلها في هذا التقرير والنتائج التي توصلت إليها الهيئة في كل سوق.

الشكل ٦-١: ملخص قرارات تحديد الأسواق والسيطرة

السوق المتوقعة	تحديد السوق من حيث السيطرة	مقدم الخدمة المسيطر	المتطلبات التنظيمية
١- خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة بالتجزئة	نعم، محدد	شركة الإتصالات السعودية	تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الالتزامات المتعلقة بالمعلومات تجاه المستخدم، الفصل المحاسبي
٢- خدمات المكالمات الثابتة المحلية والداخلية بالتجزئة	نعم، محدد	شركة الإتصالات السعودية	تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الالتزامات المتعلقة بالمعلومات تجاه المستخدم، الفصل المحاسبي
٣- خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالتجزئة	لا		
٤- الخدمات الداخلية للهاتف المتنقل بالتجزئة	لا		
٥- خدمات المعطيات في المواقع الثابتة لقطاع الأعمال بالتجزئة	نعم، محدد	شركة الإتصالات السعودية	تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الالتزامات المتعلقة بالمعلومات تجاه المستخدم، الفصل المحاسبي
٦- خدمات النفاذ إلى الإنترنت بالتجزئة	نعم، محدد	شركة الإتصالات السعودية	تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الفصل المحاسبي
٧- خدمات إنهاء المكالمات على شبكة الإتصالات الثابتة بالجملة	نعم، محدد	شركة اتحاد عذيب للاتصالات (جو)	تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الفصل المحاسبي

الشكل ١-٦: ملخص قرارات تحديد الأسواق والسيطرة

السوق المتوقعة	تحديد السوق من حيث السيطرة	مقدم الخدمة المسيطر	المتطلبات التنظيمية
٨- خدمة ربط الاتصال البيني العابرة بالجملة	نعم، محدد	شركة الاتصالات السعودية	تقديم خدمات الربط البيني، تنظيم أسعار الربط البيني، العرض المرجعي لربط الاتصال البيني، تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الفصل المحاسبي
٩- خدمات النفاذ إلى النطاق العريض بالجملة	نعم، محدد	شركة الاتصالات السعودية	تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الالتزامات المتعلقة بالمعلومات تجاه المستخدم، العرض المرجعي (RODA)، الفصل المحاسبي
١٠- خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة وخدمات تراسل الشبكة المدارة بالجملة	نعم، محدد	شركة الاتصالات السعودية	تقديم خدمات الدوائر الرقمية المؤجرة بالجملة، تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الالتزامات المتعلقة بالمعلومات تجاه المستخدم، الفصل المحاسبي
١١- خدمات إنهاء المكالمات على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة	نعم، محدد	شركة الاتصالات السعودية	تقديم خدمات الربط البيني، تنظيم أسعار الربط البيني، العرض المرجعي لربط الاتصال البيني، تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الفصل المحاسبي
		شركة اتحاد اتصالات (موبايلي)، وشركة الاتصالات المتنقلة (السعودية زين)	تقديم خدمات الربط البيني، تنظيم أسعار الربط البيني، العرض المرجعي لربط الاتصال البيني، تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة
١٢- خدمات التجوال الداخلي بالجملة	لا		
١٣- خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالجملة	لا		
١٤- خدمة إنشاء المكالمات الصوتية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة	نعم، محدد	شركة الاتصالات السعودية	تقديم خدمات الربط البيني، تنظيم أسعار الربط البيني، العرض المرجعي لربط الاتصال البيني، تقديم طلبات تعرفه الخدمات للهيئة للموافقة عليها، دراسات التكلفة، الفصل المحاسبي